مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤١٧٤**
الخميس، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الساعة ٠٠/١٠
نيويورك

الرئيس:	السيد روبرتسون	(جامايكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	الأرجنتين	السيد كبغلي
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد ليفيت
	كندا	السيدة فاولر
	مالي	السيد كيتا
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد غوريراب
	هولندا	السيد شيفرز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة

200700 200700 00-54273
0054273

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إندونيسيا، وأوغندا، وباكستان، والبرازيل، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، والسنغال، وكولومبيا، والنرويج، والنمسا، واليابان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اقترح، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ولعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وبناء على دعوة من الرئيس شغل السيد اورانمانغون (إندونيسيا)، والسيد سيماكولا - كويانوكا (أوغندا)، والسيد أحمد (باكستان)، والسيد فرانسيكا (البرازيل)، والسيد مواكاواغو (جمهورية تترانيا المتحدة)، والسيد سون جون - يونغ (جمهورية كوريا)، والسيد كا (السنغال)، والسيد فولديفيستا (كولومبيا)، والسيد كولبي (النرويج)، والسيد فانزلتر (النمسا)، والسيد أكاساكا (اليابان)، المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

والآن أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): ينبغي أن نعرب جميعا عن الامتنان لكم، سيادة الرئيس، ولممثل بلدكم الموقر الدائم، لعقد هذه المناقشة العلنية الثانية لمجلس الأمن بشأن منع الصراع.

فالاهتمام بهذا الموضوع يشتد - والسبب في ذلك معقول. ففي العقد الماضي وحده أزهقت أرواح ٥ ملايين شخص في الحروب - ومعظمها حروب داخلية - وعانت أعداد لا حصر لها من غيرهم معاناة شديدة ومعظمهم من المدنيين. ونحن نناضل من أجل تخفيف حدة المعاناة وحل الصراعات. لكن الجميع يتفق على أن الأفضل كثيرا هو منعها.

وبوسعنا أن نفعل الأفضل. والواقع أن الميثاق يقتضي منا أن نفعل الأفضل. ففي الفقرة ١ من المادة ١ جعل الآباء المؤسسون من المقاصد الأساسية للمنظمة

> ”اتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، ولقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم“.

ولقد آن الأوان لأن نعطي للمنع في كل أعمالنا الأولوية التي تقتضيها تلك العبارات.

ولكن كيف ذلك؟ هنالك الآن توافق في الآراء على ضرورة أن تتصدى استراتيجيات المنع للأسباب الجذرية للصراعات وليس مجرد أعراض العنف. ومن المفهوم أيضا على نطاق واسع أنه لما لم تكن هناك حربان متشابهتان فلن تكون هناك استراتيجية منع واحدة تصلح في كل مكان. وليس هناك علاج لكل الأمراض.

والمنع متعدد الأبعاد. فهو ليس مجرد تشغيل آليات كالإنذار المبكر أو الدبلوماسية أو الانتشار الوقائي أو الجزاءات - رغم أن هذه كلها ضرورية، في وقت أو/آخر.

فالمنع الفعال يجب أن يتصدى للأخطاء الهيكلية التي تعرض مجتمعا للصراع.

وهناك دراسة صدرت مؤخرا عن جامعة الأمم المتحدة ترى أن التفاوت البسيط بين الأغنياء والفقراء لا يكفي لأن يكون سببا لصراع عنيف. أما الأمر الشديد التفجر فهو ما سماه أصحاب الدراسة التفاوت "الأفقي": أي عند عدم توزيع السلطة والموارد بالتساوي بين فئات يفاضل بينها أيضا بطرق مختلفة - على سبيل المثال على أساس العرق أو الدين أو اللغة. والصراعات المسماة عرقية تحدث بين فئات تتميز بواحدة أو أكثر من هذه الطرق، عندما ترى إحداها تمييزا ضدها أو أن غيرها تتمتع بميزات تخشى هي ضياعها.

ولذا فنحن نرى بشكل متزايد أن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح والعدل وسيادة القانون ليست جوائز تنشد في نهاية عملية التنمية وإنما هي عناصر في التنمية ذاتها. وبينما لا نرى الفقر وحده سببا كافيا للصراع فإننا نعتبر أنه ليس غريبا أن تنشب أغلبية الحروب هذه الأيام بين الفقراء. واليأس الاجتماعي يوفر تربة خصبة للصراع، خاصة حين تروى بحكم غير ديمقراطي وبانتهاكات لحقوق الإنسان.

وكما قلت من قبل فإن أفضل شكل لمنع الصراعات على المدى الطويل هو البيئة الاقتصادية الصحية والمتوازنة. وبما أن السلام والتنمية هما المسؤوليتان الكبيرتان للأمم المتحدة فهذا يعطي للمنظمة دورا خاصا لتؤديه.

ومنذ أن توليت منصبي أحاول بشتى الطرق تكييف المنظمة لأداء ذلك الدور.

وقد عملت إدارة الشؤون السياسية التي عينتها مركز اتصال في منظومة الأمم المتحدة لمنع الصراع، على إنشاء فريق للمنع يجتمع دوريا لتحديد الحالات التي يمكن أن يساعد فيها تدخل الأمم المتحدة الوقائي. واتخذت إدارات ووكالات أخرى في الأمم المتحدة تدابير مماثلة لتعزيز قدراتها الوقائية.

وقد وضعت إطارا للتنسيق بغية تحسين الصلات المشتركة بين الإدارات والصلات المشتركة بين الوكالات. ونعمل بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية. وحضر أكثر من ٤٠٠ موظف في المنظومة دورة تدريبية جديدة على الوقاية والإنذار المبكر، نظمتها كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو.

وأزمع مواصلة تعزيز قدرات الأمانة العامة على جمع المعلومات وتحليلها، وأرنو إلى تبادل آراء منهجي مع أعضاء المجلس بشأن سبل تحقيق ذلك.

وبطبيعة الحال فإن كل عملنا في مجال بناء السلام بعد انتهاء الصراع هو في الواقع وقاية لأنه مصمم لدرء عودة ظهور الصراع في البلدان التي نجت منه، ولعل هذا أصعب أشكال الوقاية لأن الصراع يخلف وراءه بشكل أو بآخر تركة من أخطاء لم يثأر لها، ومظالم لم تخفف حدتها وطموحات لم يتم بلوغها.

ومع هذا يسعدني أن أرى أن الأمانة العامة ليست وحدها في أخذ مسألة الوقاية بمزيد من الجدية. فالمجلس أيضا يؤدي دوره. ومن الأمثلة الأخيرة والمذهلة، قراره بحظر كل استيراد مباشر أو غير مباشر للماس غير المصرح به من سيراليون، وذلك في أعقاب الحظر المماثل المفروض على الماس من مناطق أنغولا التي يسيطر عليها اتحاد يونيتا، والتحقيق الخطير الذي قاده السفير فاولر. كما أنه طلب مني إنشاء فريق خبراء يعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأنا أستعد لذلك الآن وأرجو أن يتمكن المجلس

في القريب العاجل من اتخاذ إجراء لتقييد ذلك الاستغلال، كما فعل في أنغولا وسيراليون.

وأرجو كذلك أن يطبق الحظر على الماس من الآن فصاعدا بصورة أكثر حزما، وأن يستجيب التجار بتنقية أعمالهم. فلربما كان الجشع من القوى الدافعة وراء بعض من الصراعات المسلحة هذه الأيام، ولكننا لسنا بلا سند في مواجهته.

وقد اقترحت في بياني أمام الاجتماع العلني السابق بشأن المنع، عددا من الخطوات التي يمكن للمجلس أن يتخذها. وهي تشمل زيادة الاستفادة من بعثات تقصي الحقائق؛ وتشجيع الدول على عرض الصراعات المحتملة على المجلس؛ وإنشاء فريق عامل غير رسمي أو جهاز فرعي لدراسة الإنذار المبكر والمنع.

واسمحوا لي أن أضيف الآن بضع اقتراحات أخرى. فأنا أرى في ضوء الخبرات المكتسبة مؤخرا أن بعض أحكام الميثاق المتعلقة بمنع الصراعات لم تستغل كما يجب. والواقع أن بإمكان المجلس أن يعقد اجتماعات دورية على مستوى وزراء الخارجية، وحسبما هو وارد في المادة ٢٨، من أجل مناقشة قضايا المنع الموضوعي أو الفعلي.

ويمكن أن يتعاون أيضا تعاونا وثيقا مع الأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة. فمثلا، يمكن أن تدرج قضايا الوقاية في جدول أعمال الاجتماع الشهري بين رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة. ويمكن لهذا المجلس أن يحصل على معلومات مفيدة ومساعدة أخرى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما جرى توخيه في المادة ٦٥. وبموجب المادة ٩٦، يمكن للمجلس أن يطلب فتوى بشأن أية مسألة قانونية من محكمة العدل الدولية. فألا يمكنكم أن تنتفعوا على نحو أكبر من قدرة المحكمة على نقل الصراعات من ميادين الحرب إلى قاعات التحكيم السلمي؟

وبنفس الروح، يمكن للمجلس أن يدرس طرق التعاون الأوثق مع غير الدول من الأطراف التي لديها خبرة في الوقاية، أو قدرة على إحداث تغيير في هذا الصدد. ولا يمكن أن تتحقق الوقاية عن طريق الدول وحدها. فالمجتمع المدني، بما فيه قطاع الشركات، له دور حيوي عليه أن يضطلع به في إخماد الصراعات أو تفاديها، كما رأينا، على سبيل المثال، في جنوب أفريقيا في الثمانينات.

وأعتقد أنه الأوان قد آن لاستعراض كل هذه المقترحات، فضلا عن المقترحات التي طرحها أعضاء المجلس في هذه المناقشة، وفي مناقشات سابقة. ولنوافق على أكثر الأفكار واقعية، ولنتصرف بعد ذلك.

ولا يوجد افتقار إلى أفكار تهدف إلى تجنب أنواع المعاناة البشرية، وأعمال القتل والتدمير الوحشي الذي مزق واجهة القرن العشرين. ولكن الحكومات، التي تمتلك معظم وسائل الوقاية، لا تزال تفتقر على نحو يثير القلق، إلى الإرادة السياسية، إما لكي تدلل على القيادة السياسية عند الحاجة إليها، أو لكي تقدم الموارد الضرورية.

وأود أن أتقدم بالشكر إلى الحكومات التي تسهم بسخاء في الصندوق الاستئماني للإجراءات الوقائية. ومما يؤسف له أنه لا توجد إلا سبع حكومات قدمت ما مجموعه ٧,٤ مليون دولار خلال ثلاث سنوات.

نعم، إن الوقاية تكلف أموالا. ولكن التدخل، والغوث، وإعادة بناء المجتمعات المهشمة والأرواح المدمرة يكلف أكثر بكثير. فعلينا أن ننتقل من إعلانات النية إلى القيادة على المستوى السياسي. وينبغي للقادة أن يسلموا بالحاجة إلى إجراءات الوقاية - حتى قبل ظهور أية علامات على نشوب الأزمات في بعض الأحيان. فعليهم أن يبيعوا سياسات الوقاية لجماهيرهم، حتى إذا كان من الواجب أن يجري تحمل النفقات اليوم ويتأخر وصول المنافع مدة أشهر

أو حتى سنوات، وعند ذلك لا تصل حتى في شكل ملموس. كيف نحدد، أو حتى نسلم، بأنه لن يحدث صراع؟

وسيكون على القادة أن يعترفوا، كما أعتقد أنهم يفعلون ذلك على نحو متزايد، بأنه يمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور بناء في الحالات الداخلية، وبأن ذلك يمكن أن يدعم السيادة بدلا من أن يضعفها. وسيكون على الدول أن تعطي المؤسسات التي تستهدف الوقاية - من الأمم المتحدة إلى مجالس علاقات المجتمعات المحلية - المساندة التي تحتاج إليها احتياجا شديدا.

وعلينا أن نجعل من منع الصراعات حجر الزاوية في أمننا الجماعي في القرن الحادي والعشرين. وهذا لن يتحقق بالإيماءات العظيمة أو بالتفكير القصير الأجل. إنه يتطلب منا أن نغير المواقف المتأصلة. وأثق بأننا سنجري مناقشة مثمرة حول هذه القضية العاجلة جدا، التي يضطلع فيها هذا المجلس بدور أساسي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام كوفي عنان على بيانه الافتتاحي لهذه المناقشة الهامة جدا حول منع الصراعات المسلحة. ووجوده هنا اليوم يدلل على أهمية هذه القضية بالنسبة للمجتمع الدولي، الذي يحاول استحداث ثقافة للوقاية. وأشكره مرة أخرى على بيانه وعلى توصياته بالإجراءات التي يمكن للمجلس أن يتخذها.

وأود أن أعلن عن وجود معالي السيد ثيو بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا ورئيس الجمعية العامة، على طاولة المجلس، وأعرب له باسم المجلس عن ترحيبنا الحار به.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة العلنية حول موضوع ملح وحيوي بالنسبة لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على جهوده الدؤوبة، التي دلل عليها اليوم، لتدعيم دور الأمم المتحدة في منع الصراعات المسلحة وما يواكبها من آثار بعيدة المدى على المجتمع الدولي. وترحب الولايات المتحدة بما قرره مجلس الأمن من إيلاء الأولوية لمنع الصراعات، وترى أن مسؤوليتنا بوصفنا دولا أعضاء، وأعضاء في هذا المجلس، معالجة الأسباب الجذرية للصراعات على أمل منعها.

وقد مرت ثمانية أشهر على المرة الأخيرة التي ناقشنا فيها استراتيجيات منع الصراعات مناقشة تفصيلية. ونشعر بالإحباط إزاء التقارير التي تصدر يوميا تقريبا منذ ذلك الوقت عن الأزمات المتفجرة. والتطورات في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفيما بين إثيوبيا وإريتريا، تذكرنا بأحداث مفجعة مماثلة في البلقان وتيمور الشرقية. وكل ذلك يذكرنا بهشاشة السلام وبواجبنا المشترك في استخدام كل الموارد المتاحة لمنع الصراعات وحلها. وكمثال آخر، فإننا نتذكر بأسى أنه في هذه السنة تقع الذكرى السنوية الخامسة لسربرنيتسا. والأمم المتحدة، وبخاصة نحن الأعضاء في مجلس الأمن، ينبغي لنا أن نتعلم من هذه الأحداث الفظيعة وأن نتخذ الخطوات اللازمة لكي لا تعاني الأجيال المقبلة.

وكما نعلم جيدا، فإن بعثات حفظ السلام تزداد اليوم تعقيدا، لا في نطاقها فحسب، بل في مجالها ومهامها أيضا. ويواكب ذلك أيضا زيادة في الموارد المطلوبة لنجاح البعثات، وكذلك في تكاليفها. وهذه الحقيقة وحدها تبرر اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لمنع نشوب صراعات مسلحة. وتدل الخبرة أيضا على عدم وجود نظام يتكفل بتنفيذ هذه العملية. بل إنه ينبغي لنا جميعا أن نستجمع طاقتنا، وذكاءنا، وتخيلنا لاستحداث وسائل تخفيف التوترات التي تسبب نشوب الصراعات. ويجب أن نلتزم باتخاذ الإجراءات الوقائية في وقت مبكر. وينبغي لنا ألا نعالج آثار هذه المآسي فحسب، بل إن الأهم من ذلك أن نهتم بالظروف التي تؤدي إلى نشوب هذه الصراعات. وفضلا عن ذلك، نحتاج إلى نهج

شامل لمنع الصراعات، نهج يجمع بين تعزيز الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وتكافؤ الفرص الاقتصادية، وكلها عناصر طريق أكيد للاستقرار والتنمية العالميين الطويلي الأجل.

ونطاق وتعقد بعثات الأمم المتحدة مؤخرا، مثل تلك التي في تيمور الشرقية أو في كوسوفو، والأزمات في مختلف أنحاء العالم، تؤكد أيضا أهمية التعاون الوثيق والتنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة. وكما ذكرنا آنفا، ونواصل ذكره، فإن الأمم المتحدة لا تتمكن بمفردها من تنفيذ هذه المهمة. ولكي نصل إلى أقصى قدر من الفعالية، يجب أن نضاعف من استخدام الموارد المتاحة الموجودة والمفيدة، وبخاصة المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، وأوروبا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، التي نجحت في معالجة الأزمات المحلية وساعدت على منع العنف وتفاقمه. وينبغي لنا أن نزيد من تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمجموعات الإقليمية. إننا نشجع استرعاء الانتباه الدولي الشديد إلى ضرورة اتخاذ خطوات لمنع الصراع، مثل تصميم منظمة الوحدة الأفريقية على إيجاد حل سلمي للصراع بين إثيوبيا وإريتريا، والالتزام المعلن مؤخرا من جانب مجموعة الثماني لتعزيز "ثقافة للوقاية". ونطالب جميع الدول بالدعم الفعال لهذه المبادرات.

والسبل الأخرى للنهوض بقدرة الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات تكمن في توفير الإنذار المبكر، لكي يمكن للمجلس وللأمين العام أن يتعرفا على الحالات قبل أن تتدهور فتصبح صراعات مسلحة. وقد تكون إحدى الوسائل الممكنة لتدعيم قدرة الأمم المتحدة على منع الصراعات والإنذار المبكر أن تدرس تعزيز أدوار الممثلين الخاصين للأمين العام، وبخاصة قدراتهم على تحديد البؤر الساخنة والتدخل المبكر.

إننا نحيط علما بإنشاء الأمين العام لفريق الإبراهيمي المعني بعمليات حفظ السلام والسلام، ونرحب بجهوده لإجراء مراجعة شاملة في هذا المجال إسهاما في الجهود الرامية إلى تعزيز نوعية وسرعة استجابة الأمم المتحدة لتحديات حفظ السلام. ومن بين الأمور الأساسية لزيادة فعالية الأمم المتحدة في هذا المجال، تعزيز قدرتها لتجنيد، وتدريب ووزع الشرطة المدنية الدولية. ويعد هذا عنصرا مهما في منع الصراعات، لأن الشرطة المدنية الدولية تساعد قوات الشرطة المدنية المحلية في تطوير القدرة لتوفير الأمن العام.

ونحن نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة والتهديد المستمر الذي يشكله انتشار هذه الأسلحة دون ضوابط وتكديسها الباعث على زعزعة الاستقرار، بالنسبة للأمن والسلام الدوليين.

بالنسبة للأحداث في سيراليون، يتعين علينا أن نسعى حثيثا لمنع الاتجار غير المشروع في السلع عالية القيمة، وبخاصة التجارة غير المشروعة في الماس، والتي تُستغل لإطالة أمد الصراع وتأجيجه. وإن الولايات المتحدة ترحب بالمبادرات المقترحة في إطار الأمم المتحدة لتقييم أثر استغلال مثل هذه الموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة، ونرحب كذلك بالتزام مجموعة الثمانية بالتصدي لهذه المشكلة الخطيرة.

أخيرا، وليس آخرا، أود التأكيد على دور المرأة الذي يمكنها أن تؤديه في أنشطة منع الصراعات وبناء السلام. إننا نشجع الأمم المتحدة على استخدام أفضل لمساهمات المرأة في مفاوضات وعمليات السلام، ولا سيما عن طريق تعيين مزيد من النساء كممثلات خاصات للأمين العام ومبعوثات خاصات. كما يمكن دعم الجهود الدولية للتصدي للأزمات السياسية، والاقتصادية، والإنسانية

المتزايدة، عن طريق إدماج المرأة بصورة كاملة في جميع مراحل عمليات حل الصراع، وتخفيف حدته، ومنعه، وبذلك نعزز الغرض لبناء مجتمع عادل ومنصف.

ومع استمرار المجلس في تطوير وتحسين الطرق والوسائل لمنع الصراعات، فإن قدرتنا على الاضطلاع بجهود منع الصراعات بنجاح سوف تتطور هي الأخرى دون شك. واليوم، وفي المستقبل، فإن الولايات المتحدة ترحب بالفرصة للعمل مع جميع أعضاء المجلس حتى يتسنى تنفيذ الأفكار والخطط التي نناقشها هنا اليوم.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة اليوم، كما أوجه الشكر للأمين العام لتقديم هذا الموضوع بالنبرة الملائمة تماما.

لقد اعتمد المجلس بيانا رئاسيا في تشرين الثاني/ نوفمبر حول منع الصراعات المسلحة، والبيان الذي ستدلي به اليوم، سيدي الرئيس، سيمثل خطوة أخرى إلى الأمام، وتؤيدها المملكة المتحدة تأييدا كاملا. ويحتاج المجلس إلى إحراز تقدم حقيقي حتى يتسنى لنا الخروج بنتائج عملية في هذا المجال الحيوي، غير أن ذلك يعني تحويل كلماتنا الطيبة إلى أفعال.

إن نجاحنا في هذا المجال كان جزئيا فحسب. فكثيرا ما يأتي تدخل المجلس متأخرا جدا بحيث لا يستطيع منع الصراع أو الدمار واسع النطاق. والنتائج المترتبة على هذا الإخفاق بديهية تماما، فالجماعات المتحاربة تستهدف الأبرياء والعزل؛ وتتدفق أعداد هائلة من اللاجئين الذين يضطرون للنزوح التماسا للأمان؛ وتُرتكب انتهاكات جسيمة ومنتظمة لحقوق الإنسان. والمسؤولية الرئيسية المنوطة بهذا المجلس – ألا وهي صون السلام والأمن الدوليين – تتطلب منا أن نعمل بشكل أفضل.

إن البيان الرئاسي الذي يصدر اليوم لن تكون له قيمة إلا إذا كان محفزا لاتباع نهج أكثر جدية وانتظاما لمنع الصراعات. ويحدد هذا البيان عددا من الطرق التي يمكننا أن نحقق بها هذا التغيير المنهجي. وأود أن أبرز ثلاثة منها ألا وهي، أهمية النوع المناسب للإنذار المبكر، وبناء هياكل داخل الأمانة لتحقيق ذلك؛ وأهمية البحث المبكر والأكثر فعالية من جانب مجلس الأمن لما قد يتهدد السلم وذلك قبل أن يصبح الصراع وشيكا؛ وأهمية الجهود المنسقة من خلال منظومة الأمم المتحدة، لتحقيق ذلك.

أولا، وفيما يتعلق بالإنذار المبكر، يجب تزويد الأمين العام بالموارد التي يحتاج إليها كي يجعل من قدرة الأمانة على الإنذار المبكر شيئا فاعلا في الحياة الحقيقية. ونحن نريد أن تكون الأمانة قادرة على التحليل الرصين والشامل، والتخطيط المتكامل، والتنفيذ المشفوع بالموارد اللازمة. وإن مبادرة إدارة الشؤون السياسية بشأن الإنذار المبكر والتدابير الوقائية، مبادرة مشكورة، وإن كانت تحتاج الآن إلى أن توضع على أسس مالية سليمة.

وينبغي أن يكون هناك تعبئة أفضل للموارد الموجودة تحت تصرف الأمين العام. ولا بد أن يكون هناك ترابط واتصال مع الهيئات المختصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. إن الإطار التنسيقي الجامع بين وكالات الأمم المتحدة يقوم بعمل طيب في تعزيز التحليل القائم على التنسيق، وتقاسم المعلومات مع البلدان المعرّضة للسقوط في براثن الصراع. ويحتاج هذا المفهوم إلى تعزيز في إطار اللجنة التنفيذية المعنية بالسلم والأمن، كي تتخذ نهجا أكثر انتظاما إزاء الصراعات المحتملة في شتى أقاليم العالم. وعندما تتفق الأفرقة الإطارية على أن الوضع يستأهل مزيدا من الاهتمام، فإننا نشجع الأمين العام على أن يعمل بناء على قناعاته وأن يعرض هذا الأمر على المجلس، وفقا لصلاحياته بموجب المادة ٩٩ من الميثاق.

ثانيا، يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته الخاصة. وينبغي أن يكون هدفنا الأول احتواء ما يهدد السلام، وإن كنا كثيرا ما نبدو مكتوفي الأيدي أمام مسألة اعتماد التدابير الوقائية قبل اندلاع أعمال العنف بوقت كاف. وتشعر عواصمنا بالسأم عند الالتزام بتوفير الموارد، وكثيرا ما ننساق بسهولة وراء التركيز على الأسباب المباشرة للصراع فحسب. هناك، بطبيعة الحال، حساسيات بشأن السيادة عندما تكون المشكلة منحصرة داخل حدود دولة، ولكن منع الصراعات الخطيرة في أي مكان أصبح واجبا دوليا. وثمة أدلة ساطعة على ذلك. فالمسألة لم تعد قاصرة على الواجب الأخلاقي فحسب، بل أصبحت تمس مسؤولية الأمم المتحدة عن السلام والتنمية المستدامة. وعلينا القيام بهذه القفزة النفسية حتى يتسنى التصدي للصراعات من جذورها، سواء كانت اقتصادية، أم اجتماعية، أم هيكلية، أم سياسية، أو ما وصفه الأمين العام لتوه بقوله "الأخطاء الهيكلية التي تجعل مجتمعا عرضة للصراع".

وبعد أن نحقق هذه القفزة، نحتاج أيضا إلى أن نتحلى بسعة الخيال في استخدام الأدوات التي تحت تصرف المجلس في التعامل مع الصراعات المحتملة. إننا نعتقد، في كثير من الأحيان، أن البيانات الرئاسية أو الصحفية ستكون مجدية، ولكن كثيرا ما يكون التجاهل مصير بياناتنا المنمقة الكلمات. ولقد حققنا تقدما جيدا في العام الماضي في استخدامنا لهذه الأدوات. فالعمل المبتكر الذي قام به السفير فاولر في تنفيذ الجزاءات ضد يونيتا كان عملا جديرا بالإشادة. وقد بنينا على ذلك في نهجنا بشأن الأزمة الراهنة في سيراليون. ولقد أوفد المجلس بعثات إلى كل من تيمور الشرقية، والكونغو الديمقراطية، وكوسوفو. فلنواصل التفكير بتخيل حتى تستنبط آليات جديدة قد تحدث تغييرا حقيقيا. وإنني أؤيد تماما دعوة الأمين العام لنا هذا الصباح لاستخدام مواد الميثاق بفعالية أكبر.

ثالثا، لقد حان الوقت لبذل جهد حقيقي لتحسين التنسيق وتدفق المعلومات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ولقد فعلت المملكة المتحدة مثل ذلك لتوها في نظامها الحكومي، بإنشاء صندوق مشترك لمنع الصراعات يشمل الوزارات المعنية، وبالقيام بعمل تنسيقي في استخدام هذا الصندوق. وتحتاج الأمم المتحدة الآن إلى نهج محسن على نطاق المنظومة يسمح بتجميع خبرات كافة الهيئات ذات الصلة بدون خنق أي منها أو منعها من القيام بالعمل الذي تتقنه.

إنني قلت بالفعل إنه ينبغي تعزيز اللجنة التنفيذية المعنية بالسلم والأمن والإطار التنسيقي. وينبغي تمكين الأمين العام من ممارسة سلطته على نطاق المنظومة حتى يصبح التنسيق حقيقة واقعة. وعلينا أن نتأكد من أن التنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، بدأ يعمل بصورة طبيعية أكثر من ذي قبل؛ ونحتاج إلى إقامة صلات عملية بين المنظمات الإقليمية ومجلس الأمن حتى نتحمل سويا العمل الذي علينا أن نقوم به.

وهذا الأسبوع، في اليابان، توضح لنا مجموعة الثماني الطريق إلى نهج أكثر جدية لمنع الصراعات باعتماد مبادرة متكاملة حول خمس من المسائل الأساسية وهي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والصراع والتنمية والاتجار غير المشروع بالماس، والأطفال في حالات الصراع المسلح، والشرطة المدنية الدولية. ونحن، في المجلس، نحتاج إلى دراسة أعمالها بعناية واستخلاص الدروس المستفادة منها بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، لأن الأمم المتحدة لا ينبغي أن تتخلف عما يجري. فالتقرير الذي يعده السفير الإبراهيمي وفريقه حول عمليات السلام للأمم المتحدة يتيح فرصة سانحة لإعادة النظر في النهج الذي نتبعه في هذا المجال

بأكمله. وإني على ثقة أن السفير الإبراهيمي سيعد لنا خطة طموحة.

وقبل أن أختتم، أود أن أؤكد أن النظر بعناية في احتياجات الأشخاص العاديين يجب أن يكون جوهر جميع الاستراتيجيات التي نضعها لمنع الصراعات. وعلينا أن نضع نصب أعيننا أن المدنيين، الذين يقعون ضحية للصراعات، هم أفراد يتمتعون بنفس الحقوق التي نتمتع بها نحن كلنا وإن كانوا يتخبطون في ظروف مناوئة ومحددة. ويلزم تحديد وتلبية احتياجاتهم الخاصة من الحماية سواء كانوا من الأطفال أو النساء أو المجموعات الأخرى الضعيفة. ويلزم، من أجلهم، التمسك بالإطار القانوني الدولي، فوق كل اعتبار وعلينا جميعا التوقيع على نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد والتصديق عليهما. وعلينا تعزيز نظام الحكم القائم على الوفاق وسيادة القانون، ونحتاج إلى اتخاذ خطوات جديدة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة واستخدام الجنود الأطفال.

ويجب أن نسترشد في عملنا بهذا المفهوم لأمن الأفراد الذي سيلعب دورا أساسيا في تحقيق الهدف الأوسع وهو أمن الدول. فعندما يتمتع الأفراد بالحماية وتُصان حقوق الإنسان الخاصة بهم وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، يتدعم الاستقرار الدولي.

وكل هذا يعتبر جدول أعمال طموحا بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة. ويعني العمل الدؤوب على أساس متصل بالنسبة لجميع وفودنا. وليس هناك طريقا آخر لوفاء مجلس الأمن بمسؤولياته في ظروف اليوم والغد. وسوف تقوم المملكة المتحدة بدورها في هذا الصدد.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أراكم، سيادة الوزير، تتولون رئاسة هذه الجلسة حول دور مجلس الأمن في منع الصراعات ويشجعني ذلك.

ويعرب وفدي عن تقديره الشديد لمبادرة رئاسة جامايكا للمجلس لمتابعة مناقشة هذا الموضوع الذي يتصدر جدول أعمالنا. ونتوجه بالشكر إلى الأمين العام على البيان المركّز، الذي أدلى به صباح اليوم، وقدم فيه بعض التوصيات البالغة الوضوح والتحديد.

إن منع الصراعات ليس مفهوما مجردا. نحن نرى أن منع الصراعات عبارة عن إجراءات تسعى إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا للمبادئ والأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويتطلب منع الصراعات المسلحة داخل الدول السيادية مجموعة شاملة من الإجراءات التي تتناول الأسباب الجذرية لتلك الصراعات ومصادرها. ويمثل السيناريو الثالث، الذي تتورط فيه البلدان الأجنبية في صراع داخلي، مشكلة معقدة. ويمكن بالتأكيد تفادي هذه الحالة لو احترمنا مبادئ الميثاق وأحكامه. وبهذه الملاحظات التمهيدية نقترح التركيز على خمس قضايا تتصل بمنع الصراعات.

أولا، فيما يتصل بدور المجلس في منع الصراعات الداخلية، فإننا جميعا متفقون، بموجب الميثاق، على أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأساسية في مجال السلم والأمن. وعلينا أيضا أن نتفق على أن المجلس يجب أن يتحمل هذه المسؤولية، في الوقت المناسب، وفي جميع الحالات.

وعندما نوقش هذا الموضوع في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أُعرب عن شعور بالإحباط حيال غياب العنصر الأساسي المتمثل في الإرادة السياسية. وفي ذلك الوقت، تكلمت بنغلاديش، ولم تكن عضوا في المجلس، عن القواعد السياسية والإنسانية والاقتصادية الأساسية لمنع الصراعات. وأكدنا أهمية التحلي بالإرادة السياسية والالتزام، وتكلمنا في صالح العمل السريع والفعال ونادينا بالاتساق في استجاباتنا لهذه الحالات.

ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، شاهدنا حالة واضحة على الأقل لحرب أهلية واسعة النطاق. ولا ينكر أحد حق أي دولة في الدفاع المشروع عن الذات، وإن كنا غير مقتنعين بأن التوصل إلى تسوية سلمية كان مستحيلا ولا نعتقد أن التدابير الواردة في إطار الفصل السادس قد استنفدت. ونظرا لما تنطوي عليه تلك الحروب من قتل ودمار ومعاناة واسعة النطاق، فإنها تبطل تعهدنا الجماعي بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وهذا يفرض أعباء معنوية واقتصادية خطيرة على البلدان والشعوب المعنية وعلى المجتمع الدولي ككل.

لقد أوفد المجلس بالفعل بعثة إلى أسمرة وأديس أبابا في محاولة مستميتة لمنع الحرب. ونأسف لأن السلطات لم توافق على نداء المجلس بوقف الاستعدادات العسكرية واستئناف الأعمال العدائية. وكانت هناك تساؤلات حول دور المجلس وتأملات حول دور المنظمات الإقليمية المعنية. ومنذ أوائل آذار/مارس نادت بنغلاديش بالتدخل الفوري من جانب المجلس في الموقف بين إريتريا وإثيوبيا. وفشلنا في فهم وتقدير الصعوبة التي ينطوي عليها النظر في المسألة والقيام بالتدخل في الوقت المناسب. فهل كان ذلك نتيجة للفشل في تقدير الطابع الملح للاستئناف الوشيك للأعمال العدائية أو لغياب الإرادة السياسية؟

ثانيا، أود أن أتحدث عن الصراعات الداخلية. ففي أغلب حالات الصراع الداخلي المسلح، هناك شيء من تركة الاستعمار أو الحرب الباردة. ومن البديهي أن الدول المعنية عليها دور خاص أو مسؤولية خاصة. ويمكن دعم تدابير الأمم المتحدة في هذه الحالات بمبادرات وتدخلات من جانب تلك الدول في وقت الأزمات، وكذلك بالتصدي للأسباب الطويلة المدى للصراع.

ويمكن أن نأخذ سريبرنيتشا ورواندا كحالات محددة. فالتقريران يوضحان مدى غياب الإرادة السياسية والالتزام. ونأمل أن نعترف نحن جميعا بخطأنا وأن نتحمل مسؤولياتنا، كل على حدة.

ويشير التقريران الخاصان بسريبرنيتشا ورواندا إلى عدد من أوجه القصور التنظيمي أو المؤسسي. فأي استراتيجية فعالة لمنع الصراع تقتضي إجراء تحسين ملحوظ في قدرة الأمم المتحدة لمنع الصراعات. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تحسين قدرات الأمم المتحدة للإنذار المبكر والتحليل وإلى التنسيق بين مختلف الإدارات والصناديق والوكالات والمنظمات الإقليمية. ويسعدنا كثيرا أن نسمع من الأمين العام هذا الصباح تعيين إدارة الشؤون السياسية كمركز تنسيق لمنع الصراعات في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

ثالثا، نعتقد أن هناك توافق آراء، بدأ في الظهور، مؤداه أن السلم الدائم لا يتحقق إلا بالتصدي بصورة فعالة للأسباب الجذرية للصراع أو مصادره. ففي تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا، لعام ١٩٩٨، حدد الأمين العام الفقر المزمن، والتخلف، والحكم غير الديمقراطي، وضعف المؤسسات أو غيابها، والتمييز الاقتصادي أو السياسي بين المجموعات الإثنية أو الدينية، بوصفها أهم مصادر للصراع. وكلها تقع في نطاق اختصاص هيئات ووكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوجه خاص، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات والترتيبات الإقليمية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وسيتوقف نجاح منع الصراعات بدرجة كبيرة على التنسيق الفعال بين جميع الجهات الفاعلة.

وتؤمن بنغلاديش بأن الديمقراطية، وحكم القانون، والحكم الطيب، واحترام القانون الإنساني وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة تشكل الأساس الرئيسي للسلام والأمن الدوليين. وهذه هي، في تصورنا، المكونات الأساسية لمنع الصراع. وقد اعتمدت مجموعة الثمانية، استعدادا لقمتها في عطلة نهاية هذا الأسبوع، وثيقة تاريخية تتصل مباشرة بعمل المجلس. وتستحق الوثيقة، مبادرة ميازاكي لمنع الصراعات، التي اقتبسها السفير غرينستوك في وقت مبكر، دعمنا. ونحن نتطلع للتنفيذ الفعال والكامل للالتزامات التي قطعوها.

ونحن نؤيد النظر في منع الصراعات في استراتيجيات المساعدات الإنمائية. كما أنه من المهم إدراك ضرورة ضمان انتقال سلس من المساعدات الإنسانية في حالة الطوارئ إلى التنمية في بناء السلام عقب الصراعات.

وفي سياق الاستراتيجيات طويلة الأجل، لا ينبغي لنا عند بناء أسس السلام الدائم، أن نفقد التركيز على شعوب الأمم المتحدة الفاعلة في أمور السلام والأمن. وكجزء من استراتيجية طويلة الأجل، نود أن نؤكد على أهمية بناء السلام المستدام عن طريق غرس ثقافة السلام في الأذهان.

وعلى النحو المحدد بقرار الجمعية العامة، فإن ثقافة السلام تشمل التسامح، والتفاهم، والتضامن، واحترام التنوع، والنهوض بجميع حقوق الإنسان الأساسية. ونحن نركز على ضرورة بذل الجهود من جانب الدول الأعضاء، وهيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الإقليمية والوطنية، والمجتمع الأهلي في التنفيذ الفعال للإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة للسلام والمعتمد من الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي.

والمجال الرابع الذي نود التركيز عليه هو الحد من الأسلحة ونزع السلاح. وبخلاف نشر أسلحة الدمار الشامل، فثمة مجال له أهمية كبرى هو التراكم المفرط والتوزيع غير المقيد للأسلحة الصغيرة والعتاد الخفيف. ونظرا للتأثير المزعزع لانتشار هذه الأسلحة والاتجار غير المشروع فيها، يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل بجدية على تقليص سوق السلاح. وفي السياق المحدد لبعض الصراعات الجارية في أفريقيا، من الأهمية الخطيرة كسر الصلة بين الماس والأسلحة التي تساند الحروب.

والنقطة الخامسة والأخيرة التي نود إثارتها هي أين نسير من هنا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، قرر المجلس متابعة الأمر والنظر في عقد جلسة لمجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية أثناء جمعية الألفية. ونظرا للأهمية الضخمة لمنع الصراعات، فإننا نؤيد بقوة عقد اجتماع وزاري في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ونحن نطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا يتضمن توصياته بشأن منع الصراعات للنظر فيه من قبل الاجتماع الوزاري المقترح. وكما سبق لي القول، فقد قدم الأمين هذا الصباح بعض التوصيات الواضحة والعملية جدا، ولا سيما فيما يتعلق بالاجتماع على مستوى وزراء الخارجية، والتنسيق بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ودور الفاعلين من غير الدول. ونأمل أن يعمل المجلس على هذه الأمور. كما نرحب بإنشاء الأمين العام لهذا الفريق برئاسة السفير الإبراهيمي، ونأمل أن تركز توصياته على زاوية منع الصراعات كذلك.

وإنهاء لحديثي، اسمحوا لي أن أؤكد بأن وجود أمم متحدة أصلحت وعززت وأصبحت فعالة يظل أساسيا لصيانة السلام والأمن الذي يعد المنع عنصرا أساسيا فيه. ويتطلب الاضطلاع الفعال بالمسؤوليات تعزيز قدرة المنظمة في الإجراءات الوقائية، وصنع السلام، والمحافظة على السلام، وتعزيز السلام، وبناء السلام.

ويحتاج دور المرأة في منع الصراعات وصنع السلام إلى أن يُعترف به بصورة متزايدة، ويسرنا أن اقتراح بنغلاديش بشأن هذا الجانب تم تضمينه في البيان الرئاسي الذي سيُعتمد فيما بعد. والنجاح في الوصول إلى أسس مشتركة بشأن منع الصراع في نص بيان رئاسي يشير إلى خطوة هامة إلى الأمام. ومن دواعي سرورنا أننا استطعنا تقديم مساهمة بنّاءة للممارسة المتخذة بمبادرة منكم يا سيدي الرئيس، وتقف بنغلاديش بالكامل خلف جوهر وروح هذا البيان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بنغلاديش على كلماته الكريمة الموجهة إليّ وإلى الرئاسة الجامايكية.

السيد كاباغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي، يا سيدي الرئيس، أن أبدأ بامتداحكم على هذه المبادرة الممتازة والآنية التي اتخذها وفدكم بجعلنا ننظر مرة أخرى في مسألة منع الصراعات المسلحة. واسمحوا لي أيضا أن أنقل، من خلالكم، شكر وفدي لحضور الأمين العام ولبيانه، الذي سوف يسلط مرة أخرى الأضواء على مناقشتنا ويلهمها.

والصراعات المسلحة لا تقتل الناس فقط ولكنها أيضا تدمر الهياكل الأساسية لأي بلد، وتهدر الموارد، وتغير معيشة الناس، ولا سيما معيشة النساء والأطفال مؤثرة بصورة خطيرة على الصحة والتعليم. ومن هنا تبرز ضرورة منعها.

ومن الواضح أنه لكي نمنع الصراعات، يتعين علينا أن نفهم الأسباب التي تنبع منها. وهذه بالطبع مسألة معقدة، ولكل صراع سماته الخاصة. وقد تكون أسباب الصراعات فورية أو ضاربة في الأعماق. بيد أنه يمكننا، مع مراعاة التجربة مع الصراعات التي طُلب من المنظمة التصدي لها، أن نحدد بصورة عامة ثلاثة أسباب أساسية.

السبب الأول هو عدم وجود فرصة اقتصادية ووجود عدم تكافؤ اجتماعي، لأن الحرب هي أكبر عدو للتنمية. والثاني هو التراكم المفرط والمقلق للأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة، لأن هذه هي أدوات الحرب. والثالث، هو الاستغلال والاتجار غير القانونيين في الموارد الطبيعية، ولا سيما الماس، لأن هذه توفر الأموال لشراء الأسلحة.

ونظرا لحالة هذه الأمور، يجب على سبيل الأولوية أن نغرس ثقافة لمنع الصراعات على أساس التنسيق والتعاون بين أعضاء المنظمة، وشتى هيئاتها ومنظماتها واتفاقاتها الإقليمية، مما يتيح وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الملائمة.

ومن بين عناصر ثقافة منع الصراعات المسلحة هذه، ربما نفكر في الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، والوزع الوقائي، ونزع السلاح الوقائي وبناء السلام بعد الصراعات. كما ينبغي لنا تضمين استخدام بعثات مجلس الأمن، وتقارير الأمين العام، وتطوير تدابير بناء الثقة والأمن، والتسريح، ونزع السلاح، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في مناصب بعد الصراع، مع استخدام الشرطة المدنية لمنع إعادة نشوب هذه الصراعات.

وإذا أُريد لثقافة المنع أن تنجح، يجب أن يكون لديها عنصران: الأول هو الموارد المالية من أجل تنفيذ هذه التدابير، وفي هذا الصدد نرحب بالاشتراكات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني للأعمال الوقائية.

والعنصر الثاني هو الإرادة السياسية الحقيقية من جانب كل أطراف الصراع للتغلب على ذلك الصراع فليس أمام الخارجيين عن الصراع إلا القليل الذي يمكن فعله حتى لو كانت لديهم أحسن النوايا.

وميثاق المنظمة يعلن ببلاغة التزامنا:

”نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“.
(ميثاق الأمم المتحدة، الديباجة).

ومن هذا المنطلق فمما لا جدال فيه أن على الأمم المتحدة - ومجلس الأمن على وجه الخصوص - التزاما أدبيا وقانونيا بمنع الصراعات.

والبيان الرئاسي الذي سوف نعتمده يعكس إرادتنا وعزمنا على اتباع تدابير ملموسة لإحراز التقدم في إرساء ثقافة وقاية. فلنضع تلك الإرادة وذلك العزم نصب أعيننا. ولا شك في أن التكاليف ستكون كبيرة ولكن سيعوضها تماما الوعد بمستقبل أفضل، خال من الصراعات.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يشارك الاتحاد الروسي أعضاء مجلس الأمن رأيهم ورأي الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بأهمية وحسن توقيت النظر في مجموعة كبيرة من القضايا المتصلة بمنع الصراعات المسلحة. ونحن نرى أن الأساس القانوني المشروع لمنع المنازعات والصراعات يتألف من أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن وقواعد القانون الدولي. والدور الحاسم في هذا المجال يضطلع به مجلس الأمن - الذي يتحمل بموجب الميثاق المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين. ونرى أن المبادئ التي حددها الميثاق وعمليات التسوية السلمية للنزاعات والصراعات تنطبق بالكامل أيضا على مجال الوقاية.

والدور الرئيسي في الدبلوماسية الوقائية يقع بالكامل على الأمم المتحدة التي لديها في هذا الصدد إمكانيات هائلة وصفيفة واسعة من الوسائل لمنع تصاعد النزاعات والصدامات العسكرية. ونحن مقتنعون في الوقت نفسه بضرورة أن توفر للدول الأعضاء الخدمات الوقائية على أساس تطوعي صرف مع المراعاة الصارمة لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. ولا شيء غير الموافقة الصريحة الواضحة من البلد المضيف على العمل الوقائي يمكن أن يصلح أساسا سياسيا وقانونيا لاتخاذ تلك الخطوات، أو ضمانا لفعاليتها. وفي هذا السياق نرى أن أي استجابة من الأمم المتحدة - بما في ذلك الاستجابات للحالات التي تنطوي على عنصر إنساني - يجب أن تتم بالتوافق الكامل مع ميثاق الأمم المتحدة وبقرار من مجلس الأمن على سبيل الحصر.

إن تطور الشؤون العالمية يجعل من المستصوب أن تطور قواعد القانون الدولي وأن تكيف، بالمثل، مع الواقع الجديد. ومع ذلك يجب أن يتم هذا العمل جماعيا وأن يستند تماما إلى ميثاق الأمم المتحدة. فهذا يمكن من التوصل إلى حلول متوافق عليها لا تتعرض مشروعيتها لأي شك.

وقد أكدت أحداث السنوات الأخيرة مجددا أهمية السير والمراعاة الصارمة للمبادئ المتعلقة بعدم استعمال القوة في الشؤون الدولية، ناهيك عن الحوادث التي عددها الميثاق. ومن الأمثلة الإيجابية على تنفيذ المبادئ هذا الأحداث التي شهدتها تيمور الشرقية قبل عام حين أدى الإجراء الدقيق والموقوت من جانب مجلس الأمن في سياق قواعد القانون الدولي المقبولة بصفة عامة إلى تجنب تصاعد الصراع.

وكثيرا ما أتيحت لنا في الماضي فرصة الكلام عن الدور الأساسي الهام الذي ينبغي أن تؤديه نظم مجلس الأمن لحظر إمدادات الأسلحة في منع الصراعات المسلحة. وللأسف فالمجتمع العالمي يظل يتلقى تأكيدات على أن فعالية تلك النظم لا تحقق إلا القليل مما يرجى. ومن أوضح الأمثلة على هذا، كوسوفو، حيث تكتشف قوات حفظ السلام بانتظام أسلحة جديدة مخبأة، تغذي بذور العنف في تلك المنطقة، وهي أحد أسباب انعدام الاستقرار في تلك المنطقة من العالم.

ويولي الاتحاد الروسي أهمية كبيرة لتحسين وسائل منع الصراعات المسلحة كنظم الإنذار المبكر بالاستفادة من إمكانات الأمين العام والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والاستفادة بمزيد من الفعالية من البرامج في تسريح المقاتلين السابقين وتجريدهم من السلاح وإعادة دمجهم في الحياة المدنية. ولا يقل عن ذلك دور الشرطة المدنية في الإجراءات الوقائية التي تقوم بها الأمم المتحدة.

ونرى أن هذه العناصر ينبغي أن تكون لب استراتيجية شاملة لمنع الصراعات، وقد أشير إلى ضرورتها في مشروع البيان الرئاسي للمجلس، المعد بمبادرة جامايكا. وينبغي وضع هذه الاستراتيجية مع مراعاة آراء وأفكار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونود في هذا الصدد أن نؤكد استعدادنا للإسهام في جمع المعلومات التي يمكن أن تصبح فيما بعد المادة الأولية لإعداد تقرير للأمين العام عن هذا الموضوع.

ويدرك الاتحاد الروسي تماما مسؤوليته بصفته عضوا دائما في مجلس الأمن، وهو على استعداد لمواصلة تعزيز استكشاف سبل ووسائل تعزيز فعالية الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لمنع الصراعات المسلحة.

السيد شيفرز (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيادة الرئيس على رئاسة اجتماع عام بشأن موضوع هام آخر. وترحب هولندا بمبادرتكم لتكريس مناقشة علنية لمتابعة دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة.

وأشاطر المتكلمين قبلي توجيه الشكر للأمين العام على عرضه الهام ذي الوجهة العملية.

وكما قيل من قبل في مناقشتنا الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، فإن وفدي يعتبر منع الصراع لب واجبات مجلس الأمن التي يطلب مني الاضطلاع بها باسم أعضاء الأمم المتحدة. وهو يكمن طبيعيا وجليا في صلب نهج هولندا المتكامل إزاء جدول أعمال المجلس. وينبغي النظر إلى القسم الثاني من ملاحظاتي أنه مكمل للبيان الذي سيدلي به ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي.

وفي ضوء المناقشة الجارية عن نطاق مسؤوليات مجلس الأمن، تود هولندا أن تعيد تأكيد آرائها في تلك المسألة. فيبدو كل ما يريد الميثاق أن يقوله عن منع الصراع في الفصلين السادس والسابع والمادة ٩٩ وكأنه قد صيغ قبل نصف قرن وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، وفي الأذهان صراعات بين دول. بيد أن الأغلبية الساحقة من صراعات هذه الأيام مما هو مدرج في جدول أعمال المجلس هي صراعات داخلية، محلية الطابع، بينما في الوقت نفسه تهدد السلم والأمن الدوليين. ولا يسع مجلس الأمن نظرا لمسؤولياته الأولى إلا أن يسهم في وضع تفسير أكثر مرونة للفقرة ٧ من المادة ٢ التي تنص على أنه ليس في الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما.

والتفسير الصارم لهذه الفقرة سيمنع المجلس من اتخاذ أي إجراء، سواء كان لمنع الصراعات أو لا، في أغلبية القضايا المدرجة في جدول أعماله، وبالتالي يحول دون تحمل مجلس الأمن المسؤوليات التي يطالب بالاضطلاع بها. ومنع الصراعات عن طريق مجلس الأمن يستند إلى ثلاث دعائم: الإنذار المبكر، والانتباه المبكر، والعمل المبكر.

واستحداث ثقافة للوقاية يتطلب نهجا عريضا ومتكاملا يرتكز على تحليل للأسباب الجذرية للصراعات المسلحة. وكثيرا ما نشهد نشوب صراعات عنيفة داخل الدول عندما تتزامن الخطوط الفاصلة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإثنية في بيئة تعاني فيها الدولة من افتقار إلى الشرعية والتمكن. وفي هذه الحالات، كثيرا ما تعجز

الحكومات عن حسم الصراعات دون اللجوء إلى العنف والقمع. والواقع أن اللجوء إلى القمع أسهل إجابة ترد بها دولة ضعيفة على مطالبات مجموعات داخل مجتمع تشعر بالفعل أن هناك تمييزا ضدها. وعادة ما يتخذ هذا القمع شكل انتهاكات لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن الافتقار الواضح إلى احترام حقوق الإنسان من جانب الدولة يقوض استمرار شرعيتها. فمن يطبق عليه القمع عادة ما يلجأ إلى العنف أيضا، ويلي ذلك تصاعد في العنف.

وقد شاهدنا مؤخرا صراعات حول مراقبة الموارد الطبيعية، أو إمكانية الوصول إليها. وفي هذه الحالات تتعرض الاعتبارات الاقتصادية للخطر، ولا يكون النضال حول السلطة السياسية بالضرورة. ومع ذلك، فالنتيجة واحدة، وهي نشوب الصراع المسلح.

وفي بعض الحالات تتحول الصراعات الساكنة إلى صراعات مسلحة نتيجة عن عوامل تفجرها، مثل التدهور المفاجئ للمنظور الاقتصادي، أو وفاة قائد، أو تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي ثقافة الوقاية، ينبغي للمجلس أن ينتبه بشكل خاص لمؤشرات التدهور، حيث أنها تشكل إنذارا مبكرا واضحا. ونرى من المعقول أن أفضل طرق تعزيز السلم والأمن الدوليين في أوسع معانيهما إرساء الديمقراطية، وسيادة القانون، والحكم السديد، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة. وبالمثل، إذا تدهورت هذه الظروف في بلد ما، تعاظمت فرص نشوب الصراعات العنيفة. والواقع أن إحدى المؤشرات التي تدل أوضح دلالة على وجود صراع وشيك الحدوث ظهور انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. وكما أشرت آنفا، فإن هذه الانتهاكات تدلل على انهيار سيادة القانون ويمكن أن تكون مقدمة لنشوب صراع محلي عنيف يؤثر على السلم والأمن الدوليين. ولهذا، ينبغي لمجلس الأمن أن يتناول تقارير لجنة حقوق الإنسان، والمفوض السامي لحقوق الإنسان بوصفها وثائق احتمال إنذار مبكر.

وتحبذ هولندا أن يتولى الأمين العام تشكيل أفرقة للخبراء بوصفها وسائل للإنذار المبكر. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أهمية القيام بالمتابعة الواجبة لمؤشرات الإنذار المبكر، أي الدعامتان الأخريان: الانتباه المبكر، والعمل المبكر، وبعبارة أخرى، يتعين اتخاذ نهج أكثر فعالية.

وتحبذ هولندا زيادة الموارد المالية قيد تصرف الأمين العام من أجل الدبلوماسية الوقائية، على سبيل المثال لتمويل بعثات تقصي الحقائق وممثليه الخاصين. ولهذا تساهم هولندا وغيرها من الدول الأعضاء مساهمة سخية في الصندوق الاستئماني للإجراءات الوقائية. ويمكن تمويل الأنشطة الضرورية لمنع الصراعات من هذا الصندوق الاستئماني، مثل اجتماعات الخبراء، وتنظيم محادثات السلام، وإنشاء تمثيل محلي للأمم المتحدة، وبعثات الممثلين الخاصين، بغية تحسين الاتصالات بين الأمم المتحدة والحكومات المعنية.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن هولندا تفضل أن يتمكن الأمين العام من تمويل هذه الأنشطة من الميزانية الاعتيادية، وإن هولندا لا تسهم في الصندوق الاستئماني إلا انتظارا للاتفاق على هذا الشأن.

ويجب إرساء أسس بناء السلام بعد انتهاء الصراع أثناء مفاوضات السلام، التي يجب أن تشارك فيها جميع قطاعات المجتمع بغية تهيئة دعم عريض لعملية السلام. والمفاوضات المعقودة على مستوى سياسي رفيع فقط لن تسفر إلا عن اتفاقات خطية تفتقر إلى دعم من المجتمع. ولهذا، فإن للتعاون مع المنظمات غير الحكومية أهمية جوهرية في إرساء ونجاح عملية السلام.

وفضلا عن ذلك، كثيرا ما تغفل اتفاقات السلام معالجة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى نشوب الصراع المسلح. ويجب إيلاء الاهتمام الواجب، في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، إلى تلك الأسباب لكي لا ينشب الصراع المسلح مرة أخرى. ويحتل نفس القدر من الأهمية في حالة ما بعد الصراع نزع السلاح، والتسريح، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع. وبشكل عام، فإن إصلاح قطاع الأمن ضروري لأن يصبح الأمن والتنمية عنصرين يعزز أحدهما الآخر من أجل إرساء السلام المستدام.

وختاما، سيدي، يرى وفد بلادي أن البيان الرئاسي الذي ستقرؤونه وثيقة متابعة مفيدة نرحب بها. فهذا البيان يغطي، على نحو جامع وشامل، معظم، إن لم يكن كل جوانب مسألة منع الصراعات المسلحة، وهي مسألة تشكل، وستظل تشكل على نحو كبير جدا، جوهر مسؤوليات المجلس. فلنستخدم هذه الوثيقة بنشاط متجدد بوصفها حافزا للإجراءات الملموسة.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية، سيدي، أن أرحب بوجودكم بيننا، وأن أعرب عن امتناني لرؤيتكم وأنتم تترأسون هذه الجلسة. وأود أن أرحب أيضا بالبيان الهام الذي أدلى به الأمين العام عن منع الصراعات.

ويرى وفد الصين منذ فترة طويلة أن التدابير الوقائية الفعالة التي تأتي في حينها، والتي تتخذ قبل نشوب الصراعات أكثر التدابير فائدة. فهي تساعد، ليس على تحاشي الخسارة في الأرواح والممتلكات فحسب، بل في المحافظة على الموارد أيضا. ولهذا السبب، نود أن نشكر وفد جامايكا على مبادرته بترتيب هذه المناقشة المفتوحة.

ولما كانت مظاهر الصراعات وأسبابها تختلف في بقاع العالم المختلفة، فإن التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة لمنعها ستتراوح أيضا من حالة إلى حالة. ومع ذلك، فلا بد أن تتخذ كلها وفقا لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وبالنظر إلى الهدف النهائي لمنع الصراعات، فإن الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي يجب أن تهتم بالحل السلمي للصراعات وأن تتحاشى تفاقم التوتر أو التسبب في نشوب صراعات جديدة.

وقد اتخذ مجلس الأمن بالفعل بعض التدابير الإيجابية في هذا الصدد، تتضمن إيفاد بعثات لتقصي الحقائق في مناطق الصراع؛ وإجراء عدد كبير من المناقشات المفتوحة حول قضايا معينة؛ وتدعيم تنفيذ المادة ٩٩ من الميثاق، بتشجيع الأمين العام على الاضطلاع بدوره الشرعي في هذا الصدد. وكل هذه التدابير الجيدة تثري تجربة المجلس في تناول القضايا المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

ويرى وفد الصين أن جميع تدابير منع الصراعات يجب أن تحترم الاستقلال السياسي، والسيادة، والسلامة الإقليمية للبلدان المعنية، وإرادة حكوماتها وشعوبها. ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية مبدأ لا غنى عنه في إرشاد الأمم المتحدة عند اضطلاعها بأنشطة منع الصراعات. ويجب ألا تتخذ أنشطة منع الصراعات إلا بناء على طلب البلد المعني أو بموافقته وتعاونه. وفيما يتعلق بقضايا إقامة أنظمة للإنذار المبكر، أو إرسال بعثات لتقصي الحقائق أو غيرها من البعثات الخاصة، التي تؤثر على سيادة أية دولة، يجب الحصول مسبقا على موافقة من البلدان أو الأطراف المعنية. وإلا، فإن هدف منع الصراعات لن يتعذر تحقيقه فحسب، بل قد تظهر أيضا مشاكل معقدة كثيرة، أو حتى صراعات جديدة. وقبل اتخاذ أية مقررات رئيسية، يتحتم على مجلس الأمن أن يدرس وجهات نظر جميع الأطراف، والمعلومات التي تقدمها، على نحو حيادي ونزيه.

لقد بدأ منع الصراعات يعمل كوسيلة هامة لحل الصراعات سلميا. وإن مجلس الأمن، الذي يضطلع بالمسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي له أن يؤدي دورا رائدا في منع الصراعات. في الوقت نفسه، ينبغي أن يعلق أهمية على الدور الذي تقوم به المنظمات الإقليمية، وأن يتعاون معها. غير أن هذا التعاون ينبغي أن يقوم على أساس مراعاة المنظمات الإقليمية لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والأحكام ذات الصلة للمادة الثامنة من الميثاق. وبقبولها للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة ورقابتها، سيكون بوسع المنظمات الإقليمية أن تكسب تعاون الأمم المتحدة والتأييد الأكبر من جانب المجتمع الدولي، فتعمل بذلك بصورة أكثر إيجابية في مجال الدبلوماسية الوقائية.

ومثلما أكدت دول كثيرة، فحتى يتسنى منع الصراعات المسلحة بفعالية أكبر، ينبغي إيلاء الأهمية للتصدي لقضية التنمية الاقتصادية للعديد من البلدان النامية. والبديل لذلك، أن ينتهي منع الصراعات المسلحة إلى علاج الأعراض فحسب، وليس الأسباب الجذرية، والرد بسلبية على وضع بعد الآخر. ولذا، كان تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية عظيم الارتباط بمنع نشوب الصراعات المسلحة.

ومما يبعث على الارتياح الاهتمام المتزايد الذي تجتذبه مسألة منع الصراعات. ومع ذلك، فإن التحليل الدقيق يوضح أن الأمم المتحدة لا تزال تفتقر إلى الممارسة الكافية في هذا المجال. ولا تزال بعض التدابير في مرحلة التصور؛ فيما يحتاج غيرها من التدابير إلى أن تختبر ميدانيا، وإن كانت قد اعتمدت بالفعل. ولكي نضمن نجاح أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى منع الصراعات، فمن الأهمية بمكان أن تتراكم الخبرات والدروس المستفادة باستمرار على أساس التجربة. وتحقيقا لهذا الغرض، فإن الوفد الصيني على استعداد للعمل بصورة مشتركة مع جميع الوفود الأخرى لمواصلة الإسهام في هذا الجهد بنشاط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على كلماته الرقيقة.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): يشعر الوفد التونسي بالامتنان لك، سيدي الرئيس، على تنظيمك هذا الاجتماع الرسمي لمجلس الأمن للنظر في مسألة على جانب كبير من الأهمية، وهي منع الصراعات المسلحة. وتقف هذه المسألة في قلب شواغل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قاطبة، ولأسباب وجيهة.

فالخبرة التي اكتسبتها الأمم المتحدة عبر السنين، وبخاصة من عملياتها المتنوعة والمكثفة لتسوية الصراعات خلال العقد المنصرم، توفر لنا العديد من الدروس الجديرة بالاهتمام من قبل مجلس الأمن، بوصفه الهيئة المنوط بها المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

والوقاية خير من العلاج، كما جاء في القول المأثور، الذي لا تزال حكمته قائمة. فعلى صعيد الجغرافيا السياسية، يمكن للمنع أن ينقذ حياة الآلاف من البشر ويصون موارد قيمة للتنمية. ولقد رأينا كيف ارتفعت التكاليف المادية والبشرية المترتبة على الصراعات في العديد من حالات الصراع خلال التسعينات، تلك الحالات التي استدعت مشاركة حوالي ٠٠٠ ٨٠ من قوات الأمم المتحدة ذوي الخوذ الزرق في عمليات لحفظ السلام.

واليوم أكثر من ذي قبل، تشتد الحاجة إلى رفع درجة منع الصراعات إلى مستوى الاستراتيجية العالمية المتكاملة، ليس بغرض ضمان منع الصراعات فحسب، بل ولتهيئة أفضل الظروف المؤدية إلى السلام. وينبغي أن تستوفي هذه الظروف جوانبها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. ويملك المجتمع الدولي الوسيلة لانتهاج هذه

الاستراتيجية. كما ينبغي أن يكون لديه التصميم الدائم على أن يفعل ذلك.

وبموجب صلاحيات مجلس الأمن التي نص عليها الميثاق فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، فإن عليه دورا ينبغي أن يؤديه في منع الصراعات المسلحة، سواء اشتمل ذلك على الحيلولة دون اندلاع الصراعات أو منع تجددها. وتوجد في هذا المجال وسيلة تحت تصرف المجلس وهي الوزع الوقائي، التي ينبغي أن يلجأ إليها المجلس عند الضرورة. وينبغي أن يتم ذلك، بطبيعة الحال، في إطار مراعاة السيادة والسلامة الإقليمية للبلدان المعنية، وأن يكون التصرف بموافقة الحكومات ذات الصلة.

ونزع السلاح الوقائي وسيلة أخرى من وسائل العمل المتاحة تحت تصرف المجلس. وفي إطار عمليات حفظ السلام، كان لبرامج نزع السلاح، وتسريح القوات، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، الأثر الحاسم دون شك في منع تواتر الصراعات، وأيضا، تعزيز ركائز السلام، على المدى البعيد. وبالمثل، كان لجميع الأعمال الرامية إلى دعم الكفاح ضد الاتجار في الأسلحة، وتداولها، وبخاصة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، نفس الأثر الحاسم. إن التكديس المفرط والباعث على زعزعة الاستقرار، لهذه الأسلحة إنما يشجع على العنف، كما أنه وسيلة لشن الحرب. ومن واجب مجلس الأمن أن يضمن احترام قرارات حظر الأسلحة المختلفة التي يفرضها على البلدان التي تشهد صراعات مسلحة.

وللمنظمات الإقليمية دور مهم في منع الصراعات. وتوفر المادة الثامنة من ميثاق الأمم المتحدة إطارا مناسبا للتعاون والتنسيق بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن والأمين العام. وينبغي تعزيز الطرق والوسائل التي يتم من خلالها هذا التعاون، بوضع الاستراتيجيات المناسبة للتعاون، بما في ذلك التعاون في مجالي الإنذار المبكر وتبادل المعلومات.

وفي هذا السياق، يشدد وفدي على الحاجة إلى تعزيز قدرة منع الصراعات في منظمة الوحدة الأفريقية، ولا سيما الآلية المعنية بمنع، وإدارة وفض الصراعات. ويؤكد إنشاء هذه الآلية قبل سنوات عديدة تصميم أفريقيا على الحد من أثر الصراعات، ذلك التصميم الذي يتطلب دعما سياسيا وماليا من قبل المجتمع الدولي.

ويكتسب الدور الذي يؤديه الأمين العام في منع الصراعات أهمية كبيرة، وهو يمارس هذا الدور بموجب المادة ٩٩ من الميثاق. وتفوضه هذه المادة بأن يسترعي انتباه مجلس الأمن لأي مسألة يرى أنها قد تهدد صون السلم والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، توفر الدبلوماسية الوقائية للأمين العام متسعا من الوقت، فيما يتعلق بمنع الصراع، حيث يمكنه استغلال ذلك سواء بصورة مباشرة أو من خلال مبعوثيه الخصوصيين.

إننا نعتقد أن الاستراتيجية السليمة طويلة الأجل لمنع الصراعات ينبغي أن تأخذ في الحسبان الأسباب الكامنة للصراعات وأعمال العنف التي تغذيها أو تنجم عنها. كما يجب أن تراعي هذه الاستراتيجية أن الصراعات غالبا ما تنشأ في ظروف اقتصادية واجتماعية رديئة، كالتخلف، والفقر، والعوز الذي تعانيه شعوب البلدان المتضررة من الصراعات. ونحن نعتقد أن تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يسهم مساهمة كبيرة في القضاء على أسباب الصراع والعنف الشائعة في أنحاء عديدة من العالم. وتبرز في هذا السياق حالة القارة الأفريقية على وجه الخصوص.

وعلى المجتمع الدولي أن يؤكد مجددا التزامه بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية، على أن يشمل ذلك إيلاء المساعدات الإنمائية الاهتمام الذي تستحقه. وعلاوة

على ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام مستمر لعملية بناء السلام بعد الصراع، والتي تتطلب حشدا عاجلا للموارد من أجل إعادة البناء الاقتصادي. وهذا هو أحد الأركان الأساسية لاستعادة الأوضاع الطبيعية في حالات ما بعد الصراع. وتحقيقا لهذا الغرض، يتطلب الأمر مضاعفة التنسيق بين الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومؤسسات بريتون وودز ومانحي المعونة.

إن ما يتعين على المجتمع الدولي الآن أن يفعله هو وضع استراتيجية مترابطة لمنع الصراعات، تأخذ في الحسبان كافة أبعاد المشكلة - وهي أبعاد متشابكة ومركبة. وتتمثل في الجوانب السياسية، والعسكرية، والأمنية، إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، والالتزام الدولي المتجدد بمنع مثل هذه الصراعات، مع الاحترام الواجب للمبادئ الأساسية التي تشكل أساسا لمنظومة العلاقات الدولية؛ وهي مبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وتلك هي الثقافة الحقة للمنع، التي يتوجب أن تنشأ في إطار من الاحترام المتبادل.

السيد حاسمي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفدي لسيادتكم ولوفد جامايكا لعقد هذه الجلسة المفتوحة للمجلس للعودة إلى هذا الموضوع البالغ الأهمية ألا وهو موضوع منع الصراعات المسلحة، الذي كان موضع مداولات المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على البيان الهام الذي أدلى به والذي يوفر إطارا مفيدا لمناقشتنا هذا الصباح.

وقد قيل الكثير اليوم عن هذا الموضوع وسيكون بياني هذا الصباح مختصرا نسبيا، حيث أنني تناولت هذه القضية باستفاضة في المناسبة السابقة. ووفدي يؤيد عددا كبيرا من النقاط التي تم تناولها سواء من حيث المضمون أو النهج الواجب اتخاذه في متابعة هذا الموضوع الهام. ونحن نوافق على أن الأمم المتحدة يجب أن تشرع في القيام بالدبلوماسية الوقائية والعمل الوقائي كنهج أكثر فعالية من حيث التكاليف من القيام بعملية لحفظ السلام بعد اندلاع الصراع. لقد وضع الأمين العام هذه المسألة في سياقها المناسب اليوم وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وأصاب حين قال في المناقشة السابقة أن مسألة منع الصراع تحتاج إلى إعادة صياغة. فهي، ببساطة، فعّالة من حيث التكاليف من الناحيتين المالية والبشرية.

ونوافق أيضا على الحاجة إلى زيادة التنسيق والتعاون من جانب منظومة الأمم المتحدة بأكملها في مجال منع الصراعات. ويشمل هذا التعامل مع الأسباب الجذرية للصراع التي كثيرا ما تكون عميقة وتنطوي على عوامل اجتماعية واقتصادية من بينها الفقر والتخلف والقمع والتمييز كما قال الأمين العام. وهذه العوامل ينبغي التصدي لها بجدية من جانب الحكومات المعنية، بدعم وبتفاهم من المجتمع الدولي. ويجب تقديم المساعدة لتلك الحكومات وتشجيعها على المضي في اتجاه الحكم الصالح، وهو من الدعامات الأساسية للسلم والاستقرار الداخليين. ونود أيضا أن نؤكد أهمية زيادة التنسيق والدعم داخل منظومة الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتصل بتعبئة الموارد من أجل أنشطة منع الصراعات.

إن البيان الرئاسي المعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي ومشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمده المجلس في نهاية هذه الجلسة، وإن كان غير شامل، يغطي تقريبا كل العناصر التي ستؤدي لو عمل المجلس والمجتمع الدولي على أساسها، إلى قطع شوط بعيد نحو تحويل الدبلوماسية الوقائية والعمل الوقائي إلى جزء لا يتجزأ من عمل الأمم المتحدة، مما يجعل الوقاية أهم مهام هذه المنظمة لو اقتبسنا عبارات الأمين العام نفسه.

ونـرى أن مفـهوم الدبلوماسـية الوقائيـة أو العمـل الوقـائي يجـب أن يشـمل أيضـا حـالات الصـراع الـتي لا تتسـم بـالحرب أو بالسـلام، مثـل الحالـة السـائدة في الصومـال. ولا ينبغي أن ننتظر انـدلاع الحـرب مـن جديـد في ذلـك البلـد قبل أن نعمل.

وأود في مـا تبقـى مـن بيـاني، أن أتنـاول النقطـة الـتي طرحها الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. فخلال تلك المناقشة السابقة، اقترح الأمين العام على المجلس أن ينظر في كيف يستطيع أن يحول الوقاية إلى جزء محدد من عملـه اليومـي، بـل أنـه تحـداه أن يفعـل ذلـك. ومـن أجـل الاستجابة لهذا التحدي، يتعين على المجلس أن يعيد توجيـه نشاطه ويغير نهج رد الفعل الذي يتخذه عادة لإدارة الصـراع إلى نهـج يستبق الصراعـات أو يمنعـها. وهـذا يتطلـب جـهدا واعيا ومتعمدا من جانب المجلس لتخصيص جزء مـن برنـامج عمله الشهري لإجراء تحليل متعمق لحالات الصراع المحتملة ووضع استراتيجيات ونهج ملائمة لأفضل سبل التصدي لهذه الأزمات المحتملة.

وتحقيقا لهـذا الغرض، سوف يستفيد المجلس بشـكل كبـير مـن عقـد الأمانـة العامـة لجلسـات إحاطـة متعمقـة حـول حـالات الصـراع المحتملـة، يسترعى فيـها الأمـين العـام انتبـاه المجلس لها، في الوقت المناسب، بموجب المادة ٩٩ من الميثاق، الـتي يجـب الرجـوع اليـها بتواتـر أكـبر ممـا حـدث في المـاضي. والأمين العام مكلف بالقيام بذلك بموجب الميثاق الذي يخوله هـذه السلطة وينبغي تشجيعه على ممارسة هـذه السـلطة لوضـع مضمون لمفهوم منع الصراعات.

ونظـرا للحساسـيات السياسـية الـتي ينطـوي عليـها الأمر، قد يلزم بطبيعة الحال إجراء تلك المناقشات في مكـان يكون أقل اتساما بالطابع الرسمي ويكون محدودا بدرجة أكـبر مما هو منصوص عليه في إطار الترتيبات الحاليـة. والواقـع أنـه، نظـرا لأسـاليب عمـل المجلـس ونظامـه الأساسـي، الـتي تقيـد الاجراءات المبتكرة، قـد يكـون مـن الأنسـب للأمـين العـام أن يـأخذ بزمـام المبـادرة فيمـا يتصـل بمناقشـات الدبلوماسـية الوقائيـة، بعقـد اجتماعـات غـير رسميـة مـن هـذا القبيـل لتبـادل الآراء. ومـهما كـان الشـكل المتبـع، يمكـن أن يخصـص المجلـس وقتـا مناسـبا لعمليـات تبـادل الآراء المذكـورة. وأعتقـد أنـه، لصـالح الدبلوماسـية الوقائيـة، لـن تسـتاء العضويـة الشـاملة للمجلـس مـن شـيء مـن عـدم الشـفافية مـن جانبـه بالنسـبة للمسائل التي تحتاج إلى التحفظ.

ومن البديهي أنه يتعين على الجمعية العامة أن تعمـل على تعزيز قدرتها على الإنذار المبكر لتصبح أكـثر قـدرة علـى خدمة الأمين العام والمجلس في مجال منع الصراعات. وستلزم زيـادة دعـم إدارة الشـؤون السياسـية وتوفـير المـوارد اللازمـة لتقديم مساهمة حقيقية لهذا الجانب من عمل المجلس وتسـتطيع الدول الأعضاء التي يمكنها ذلك أن تساعد الأمانة العامة، إلى حد ما، عن طريق تقاسم المعلومات الحيوية المتعلقة بحالات تهديد السلام والأمن، بيد أن هذا سيكون ذا طابع تكميلي، في أحسن الأحوال، ولا يمكن أن يحل محل الوسائل المستقلة الخاصة بالمجلس لجمع المعلومات والتحليل.

ويمكن زيادة هذه الأنشطة باستخدام بعثات التحقـق بتواتر أكبر. سواء من جانب الأمين العام أو المجلس نفسه – وهي فكرة اقترحها الأمين العام واستخدمت بنجـاح، بالفعل عندما أوفد المجلس بعثته إلى جاكارتا وديلي في العام الماضي. غير أن تلك البعثـة – مثـل البعثـات الموفـدة إلى كوسـوفو والى جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وإريتريا – لم تكن ذات طابع وقائي تماما، ذلك أن الصراع كان قد اندلع بالفعل قبـل أن يتحرك المجلس.

والعمـل الوقـائي الحقيقـي أو الدبلوماسـية الوقائيـة الحقيقية ينطوي على إيفـاد بعثـة إلى منطقـة صـراع محتمـل، لم

يندلع بعد، ويؤدي ذلك إلى تفادي الصراع. وبطبيعة الحال، تقع هذه البعثات، بشكل مناسب، في نطاق الدبلوماسية الوقائية، في مقابل العمل الوقائي، وقد يكون من الأفضل أن يقوم بها الأمين العام ومبعوثه في سياق مساعيه الحميدة أو فرادى الدول الأعضاء التي تكون مستعدة للاضطلاع بهذه الدبلوماسية الهادئة والحساسة. وأرى أن هذه الدبلوماسية الحكيمة، دون التهديد باستخدام القوة، قد تقع في نطاق مفهوم التدخل الذي يتكلم عنه الأمين العام منذ فترة الآن والتي يمكن أن يساء فهم مقصده بشأنه.

وفي هذا السياق، أميل إلى الاتفاق مع الرأي الذي أعرب عنه السفير ديجاميه، ممثل فرنسا الدائم السابق، حين قال أثناء المناقشة السابقة حول هذه المسألة نفسها إنه لا ينبغي الخلط بين المناقشة واللجوء إلى القوة، الذي يقع في إطار أحكام أخرى دقيقة ومقيدة. ويمكن أن يتناول المجلس مسألة ويتخذ تدابير وقائية دون أن يتوخى بالضرورة استخدام القوة.

ولدى النظر في هذه الإمكانيات، من المهم، بطبيعة الحال، أن يسترشد المجلس بمبادئ احترام سيادة الدول، استقلالها، وسلامتها الإقليمية، المكرسة في الميثاق.

ووفدي يضم صوته تماما إلى مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية هذه الجلسة. إن ما يلزم الآن هو أن يعمل المجلس وفقا لهذه الآراء والمقترحات الهامة، حتى لا يتهم بمواصلة التراخي فيما يتصل بهذا الموضوع البالغ الأهمية. وسوف تقوم ماليزيا بوصفها عضوا في المجلس بدورها في تشجيع المجلس للاستجابة للتحدي الذي طرحه الأمين العام بأن يحول الوقاية إلى جزء ملموس من عمله، إن لم يكن على أساس يومي، فعلى أساس منتظم كل شهر على الأقل، وذلك خلال الشهور الخمسة المتبقية من مدة عضوية ماليزيا في المجلس.

السيد كيتا (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين لكي أقدم لكم، يا سيدي الرئيس، تقدير وفدي لوضع مسألة الوقاية من الصراعات على جدول أعمال مجلس الأمن. وأود أن أشكر الأمين العام على بيانه الهام. وتستحق التوصيات التي قدمها في وقت مبكر من هذا الصباح انتباهنا الدقيق جدا.

إن نهاية المواجهة بين الكتلتين في بداية التسعينات، وطموح الشعوب إلى حرية وديمقراطية أكبر وظهور القومية عبر القارات أدى، في السنوات الأخيرة، إلى ظهور أزمات خطيرة نتج عنها تهجير قسري لشعوب بكاملها، واستهداف المدنيين، والمذابح من جميع الأنواع. وكما قال الأمين العام فإن ما لا يقل عن ٥ ملايين نسمة فقدوا أرواحهم في السنوات الأخيرة.

وتمشيا مع وظيفتها العالمية، قامت الأمم المتحدة، وتقوم، ببذل أقصى جهودها للعثور على حلول مناسبة لهذه الأزمات حيثما تظهر. وقد عززت بقدر كبير قدرتها على مواجهة مثل هذه التحديات. ولكن هذه المهمة لا ينبغي أن تقتصر فقط على تسوية الصراعات. وتحتاج الأمانة العامة إلى أن تنظر في طرق تدعيم قدراتها المتعلقة بالوقاية من الصراعات، وإعطاء الوقاية كل ما تستحقه من اهتمام. وهكذا فإننا يسرنا جدا ملاحظة أنه تم تعيين نقطة الوصل لقضايا الوقاية من الصراعات.

ويود وفدي أن يقتصر على إبداء ثلاثة تعليقات موجزة.

أولا، فيما يتعلق بتقديم الدعم إلى آليات الوقاية من الصراعات والتعاون الإقليمي، اتخذ عدد من المبادرات في السنوات الأخيرة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ورغم أن آليات الوقاية من الصراعات لم تكن جميعها ناجحة، فإنها، مع ذلك، تستحق الدعم. وعلى الصعيد دون

الإقليمي، في منطقة غرب أفريقيا، شكل الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا لجنة سلام ووساطة بمسؤولية لفحص المسائل التي تؤثر في الدول، وهي تسهم في السلام عن طريق فريق الرصد التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا. ولم يسهم التعاون بين هذا الفريق والأمم المتحدة فقط في إعادة ترسيخ السلام في ليبريا، وإنما أيضا في منع إعادة ظهور الصراع في ذلك البلد.

وعلاوة على ذلك، يرحب وفدي جدا بالمبادرة الطيبة لفريق الثمانية، على نحو ما يظهر في وثيقة ميازاكي. ونحن نتطلع إلى تنفيذها الفعال.

ويود وفدي أن يشدد على ضرورة قيام الأمم المتحدة بدعم جهود مختلف المناطق في سياق آليات الوقاية من الصراعات التي قامت بإنشائها. وفي هذا الصدد، ينبغي لمجلس الأمن أن يقدم جميع الدعم اللازم.

وثانيا، فيما يتعلق بانتشار الأسلحة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، فإنه مما لا يمكن مجادلته أن التراكم غير المشروع وغير المقيد للأسلحة الصغيرة والخفيفة يوقد الصراعات التي تزداد سوءا. وقد أقامت المنطقة الفرعية لغرب أفريقيا، التي شاهدت خطر هذه الظاهرة، حظرا على الأسلحة الخفيفة بعد أن قام بلدي بأخذ زمام المبادرة لجمع مثل هذه الأسلحة. وفي هذا السياق أنشأت برنامجا لمساعدة المجتمع المحلي لأغراض الأمن والتنمية، تكون مهمته الأساسية خفض عدد الأسلحة الخفيفة والسيطرة على نشرها.

وعلى الصعيد الإقليمي يجب اتخاذ تدابير لجمع الأسلحة الخفيفة وتقليل عددها، ولتقوية الضوابط على التجارة القانونية في مثل هذه الأسلحة، والنهوض بالشفافية في هذا المجال حتى يمكن منع الصراعات. وزيادة على ذلك فإن الصلة بين التراكم غير القانوني للأسلحة الصغيرة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية قد ظهر بوضوح. والأحداث الأخيرة هي شهادة بليغة على هذه الحقيقة. ويتعين على المجتمع الدولي بأسره، ولا سيما من يكتسبون من هذه التجارة، العمل سويا في اتخاذ تدابير مناسبة لضمان أن تكون التجارة في الموارد الطبيعية، ولا سيما الماس، أخلاقية.

وثالثا، يجب إيلاء أولوية لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج في نهاية أي صراع إذا أردنا أن نضمن عدم نشوب الأعمال القتالية من جديد. وسلط الأمين العام الضوء في تقريره المتعلق بدور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج على عدد من العناصر الأساسية اللازمة لنجاح تلك العملية، واقترح تدابير يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة للدعم الأكثر فعالية للجهود المستقبلية. وفي هذا السياق نشارك في الرأي القائل بأنه يجب ترسيخ الأسس لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بصورة فعالة في اتفاق السلام الذي ينهي أي صراع.

ومن المهم أيضا توفر الدعم التقني والمالي الكافي لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بمشاركة المؤسسات المالية في العملية الجارية ويؤيد موقف القطاع الخاص البناء بصورة متزايدة.

وختاما، يجب الالتفات إلى مسألة الجنود الأطفال على جميع الصعد في البرامج طويلة الأجل، بما فيها برامج التنمية الاقتصادية. ويعد نجاح أنشطة نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الدمج حيوية، إذا أردنا أن نتجنب المزيد من الصراعات.

وتظل التنمية الاقتصادية أرسخ الأسس للسلام والأمن الدائمين. وهكذا فإن الوقاية من الصراعات تحتاج إلى تعزيز برامج المساعدات الإنمائية المتوازنة التي تنطوي على المشاركة النشطة من المجتمع الأهلي.

وفي الختام، يود وفدي أن يؤيد ظهور ثقافة حقيقية للوقاية تقوم على الدبلوماسية الوقائية، واحترام القانون الدولي، والأعراف الديمقراطية وتخفيف حدة الفقر. ويؤيد وفدي بالكامل البيان الرئاسي الذي سيصدر فيما بعد.

السيد أندجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتكم، يا سيدي الرئيس، على مبادرتكم لعقد هذا الاجتماع الهام جدا بشأن الوقاية من الصراعات. كما نشكر الأمين العام على بيانه التمهيدي الذي يتسم بالوضوح وعمق التفكير، ولا سيما المقترحات الممتازة التي طرحها. كما يود وفدي أن يمتدحه على التزامه وإخلاصه لموضوع الوقاية من الصراعات.

وتقوم الصراعات، شأنها شأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بعملية تدمير أفريقيا. وتتطلب هذه الحالة نهجا منسقا ومتعدد الوجوه من مجلس الأمن والشركاء الآخرين للوقاية منها. وهذا هو السبب الذي يجعل وفدي يشيد بكم ووفدكم، سيدي الرئيس، للشروع في مشروع البيان الرئاسي الشامل الذي سنصدره اليوم في وقت لاحق. وهو يدفع بأعمال المجلس إلى الأمام ويفصلها بشأن هذا الموضوع الهام جدا.

وتظل الأسباب الجذرية للصراع في أفريقيا هي الفقر والتخلف. وقد أثبت التاريخ أننا إذا أردنا تحقيق أي تقدم في الوقاية من الصراعات، فإنه يتعين حل هذه المشاكل. وتزيد من تفاقم الحالة، الأسباب الكامنة، مثل انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، ولا سيما الماس. وسوف أعود إلى هذه النقطة في وقت لاحق.

وتبقى المسؤولية الرئيسية عن المحافظة على السلام والأمن الدوليين في يد مجلس الأمن. ومع ذلك فإن الوقاية الفعالة من نشوب الصراعات أو إعادة ظهورها تتطلب جهودا منسقة من عدد من الفاعلين، بما فيهم الدول الأعضاء، والأمين العام، والمنظمات الإقليمية والوكالات الدولية. ومنذ بعثته الناجحة إلى جاكارتا وديلي يستفيد المجلس بصورة متزايدة من البعثات المماثلة كجزء من دبلوماسيته الوقائية، وهي ممارسة ينبغي مواصلتها والتوسع فيها.

ويؤدي الأمين العام بمساعيه الحميدة دورا أساسيا بشكل متزايد في منع الصراعات وذلك في جملة أمور عن طريق صلاحياته للوساطة والتفاوض وإيفاد المبعوثين أو الممثلين الخاصين إلى مناطق الصراع أو الصراع المحتمل. ومما له الأهمية القصوى أيضا المعلومات التي يقدمها إلى المجلس عن المسائل التي يمكن أن تشكل تهديدا للسلم والأمن. فينبغي للمجلس أن يدعم الأمين العام في جهوده وأن يوفر له كل الموارد اللازمة.

ويعرب وفدي عن تقديره الكبير للدور الهام الذي تضطلع به المرأة في منع الصراعات وحلها وفي بناء السلام. ونؤيد بشدة زيادة مشاركتها في كل جوانب منع الصراع وفضه.

وكذلك تؤدي المنظمات والترتيبات الإقليمية، وفق ولايتها بموجب الفصل الثامن من الميثاق، دورا متزايد الأهمية في صون السلم والأمن وفي منع الصراع كما ثبت ذلك في الحالات الأخيرة. ومع ذلك فعندما تتعلق المسألة بتدخل المنظمات الإقليمية، يجب أن يتم ذلك بإذن من مجلس الأمن وفق ما نصت عليه المادة ٥٣ من الميثاق. ثم إنه يتعين احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

ويرحب وفدي بتوسع العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وخاصة في مجال منع الصراع وحفظ السلام وصنع السلام وفض الصراع.

إن المخاطر الهائلة والتكاليف الباهظة من أرواح المدنيين ومن النواحي المالية، والتدمير وانتهاكات حقوق الإنسان والمعاناة الناجمة عن الصراعات، تضفي كلها صبغة الإلحاح على ضرورة أن ينقل المجلس محور اهتمامه بسرعة أكبر من الاستجابة للصراعات إلى منع الصراعات. ولتحقيق ذلك يجب أن يبحث المجلس ويقيم بصفة مستمرة الوسائل والتدابير المتاحة له لمنع الصراعات. وفي صميم ذلك، الجانب الأكبر قيمة من جوانب منع الصراع، ألا وهو إرساء ثقافة للوقاية. فيتعين تحديد سبل إنجاز ذلك. وفضلا عن هذا لا بد من التسليم بأن التدابير من قبيل الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية والانتشار الوقائي ونزع السلاح الوقائي وبناء السلام قبل وبعد فض الصراع، كلها مسائل مترابطة وعناصر متكاملة لاستراتيجية شاملة لمنع الصراع. ثم إن الأدوات المتوافرة لمنع الصراع، كالمنصوص عليها في المادة ٣٣ من الميثاق يمكن زيادة تعزيزها وتكميلها.

فبالنسبة للإنذار المبكر، يجب أن نعتمد تدابير فعالة لتجنب المآسي التي تقع في شتى أنحاء العالم. وهكذا ينبغي للأمم المتحدة ألا تقتصر على تعزيز وتحسين آلياتها للإنذار المبكر، بل تسهم أيضا، هي والمجتمع الدولي، في زيادة إنشاء وتنفيذ نظم مماثلة، مع المنظمات والترتيبات الإقليمية. ومما يؤسف له أن بعضا من النظم الموجودة بالفعل معطلة لعدم كفاية تمويل العمليات الملائمة.

ويستند منع المجلس الفعال للصراعات إلى اتخاذ الإجراءات مبكرا للاستجابة للإنذار المبكر، عن طريق الآليات المشار إليها آنفا. ولذا يبقى الامتياز بدرجة كبيرة في يد المجلس في كثير من الحالات لتعزيز الإرادة السياسية اللازمة للرد على الإنذارات والتهديدات الموجهة ضد السلم والأمن. والإجراء المطلوب هو إما منع الصراع وإما منع اللجوء إلى الأعمال العدائية بعد التوصل إلى ترتيبات السلام التي كثيرا ما تكون هشة. ويبقى من المهم في هذا الصدد أن ينشر المجلس أفرادا في جمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة كاملة وعلى وجه السرعة كي يمنع استمرار تصاعد الصراع. وفي سيراليون يلزم بالمثل تعزيز أفراد القوات وولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

وأود أن أدلي الآن بكلمات قليلة عن بعض العوامل التي تؤجج الصراعات وخاصة في أفريقيا. ويأتي على رأس هذه العوامل الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، وخاصة الماس، وتراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الثقيلة والاتجار غير المشروع بها. ولمنع الصراعات ينبغي بذل وتعزيز الجهود الرامية إلى وقف الاستغلال والتهريب. وعلاوة على ذلك ينبغي أن تتمسك الدول الأفراد بالمسؤوليات القانونية والأدبية عن التنفيذ الصارم للتدابير الموجودة لمناهضة هذه الأنشطة. ونحن نشيد بالخطوات التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الأخرى حتى الآن لتنفيذ هذه التدابير.

وختاما، سيادة الرئيس، فلكي يواصل مجلس الأمن دوره في منع الصراعات يظل من الأمور الحاسمة توافر الالتزام السياسي القوي من جانب كل الدول الأعضاء ويكمله توفير الموارد الكافية. وباختصار فذلك يشكل جزءا أساسيا من المنع الفعال للصراع وصون السلم والأمن الدوليين.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالفرنسية): لقد كان أول نظر موضوعي للمجلس في منع الصراع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ خطوة أولية هامة في سبيل تكريس ثقافة للوقاية طالب بها الأمين العام في خطابه أمام الجمعية العامة في الخريف الماضي وكررها في تقريره للألفية. ونحن نرحب بمبادرة وفد جامايكا وبحضوركم اليوم شخصيا، معالي الوزير، لأنه يؤكد أهمية منع الصراعات المسلحة ويتيح لنا استعراض التقدم المحرز والتحديات المتبقية لبلوغ هذا الهدف.

ومن المهم التسليم بإحراز تقدم. ولما حضرت كندا في المجلس كان جدول أعماله للأمن قد توسع تدريجيا ليشمل قضايا من قبيل الأطفال المتضررين من الحرب، وحماية المدنيين، والإرهاب، والأسلحة الصغيرة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واللاجئين، وعددا متزايدا من الشواغل الإنسانية. وبينما ظل انشغال المجلس بهذه المسائل موضوعيا ونظريا في معظمه أفضى الكلام في بعض الحالات إلى عمل، ومن ذلك على سبيل المثال إعطاء عدة عمليات لحفظ السلام ولايات صريحة لحماية المدنيين. كذلك يبدأ المجلس التسليم بأهمية الأسباب الاقتصادية للصراع، وعلى سبيل المثال فقد فرض حظرا على تهريب الماس من سيراليون. وبتناول المجلس لهذه المصادر الجديدة للصراع فإنه يسهم في ثقافة الوقاية.

والتحدي الآن وفي المستقبل هو اتخاذ الإجراءات بشأن هذه الأولويات الأمنية الجديدة. ولا يكفي تكرار إجراء المناقشات في نيويورك.

وفي عصر تتزايد فيه صور انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني وبصفة خاصة الاستهداف المتعمد للشعوب ومجتمعاتها يجب أن تتضمن استراتيجيات منع الصراع جهودا ترمي إلى إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب.

والمحكمتان الجنائيتان الدوليتان لرواندا ويوغوسلافيا السابقة تعملان بوصفهما رادعا هاما لمرتكبي جرائم الحرب والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية حيث تبين لهم أنهم مسؤولين عن هذه الجرائم. وجهود المجلس للتصدي للمسؤولية عن الجرائم الفظيعة المرتكبة في سيراليون تشير إلى أن الانتهاك المنتظم والصارخ لحقوق الإنسان لن يمر دون عقاب.

وكما أكدت كندا تأكيدا متكررا، فإن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية سيشكل رادعا أكثر قوة لانتهاكات حقوق الإنسان عن طريق تزويد المجتمع الدولي بقدرة دائمة لمحاكمة أخطر الجرائم التي عرفتها البشرية، بدلا من الاعتماد على نهج مخصص.

(تكلم بالانكليزية)

ويمكن للجزاءات ولعمليات السلام الأكثر فعالية أن تسهم كذلك في منع الصراعات. ومن الواضح أن عمليات نشر السلام الوقائي لها أثر أكثر فعالية. ولما كان من المحتمل على نحو أكبر أن تنشب الصراعات حيث نشبت في الأصل، فإن عمليات السلام تتطلب الولايات والموارد اللازمة لمنع نشوب الصراعات مرة أخرى. وهذا مجال كان التقدم فيه بطيئا. وأحداث أيار/مايو في سيراليون كشفت عن عيوب عدم توفير الموارد اللازمة لعمليات السلام. ففضلا عن إرسال بعثات لا ترقى دائما إلى المستوى الميداني المطلوب، هناك افتقار خطير إلى القدرة على تخطيطها ونشرها بسرعة. ومما يؤسف له أن صنع القرار في المجلس بشأن ولايات حفظ السلام لا يزال متأثرا بدون وجه حق بالاعتبارات السياسية والمالية الخارجية، بدلا من المتطلبات العملية الواقعية. ومع ذلك، فمما يشجعنا أن البيان الرئاسي اليوم يؤكد ضرورة المراعاة الكاملة للمتطلبات والعوامل العسكرية في الميدان في مرحلة رسم ولايات حفظ السلام.

وفي نفس هذا الصدد، ترحب كندا ترحيبا حارا بمبادرة الأمين العام بإنشاء فريق رفيع المستوى لاستعراض جميع جوانب عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونتطلع إلى ما نأمل أن يكون تقريرا صريحا، لا يتناول عيوب منظمة الأمم المتحدة فحسب، بل دور الأعضاء والتغيرات اللازمة لتحسين عملية حفظ السلام في الأمم المتحدة أيضا. ونأمل ونتوقع أن يهتم التقرير بتعزيز قدرة عمليات حفظ السلام على منع الصراعات.

ومما يشجعنا على نحو أكبر الخطوات التي اتخذت مؤخرا لتحسين أداة الجزاءات. وفي أنغولا، اضطلع المجلس بجهود لم يسبق لها مثيل ليجعل الجزاءات المفروضة على يونيتا ناجحة. وأشكر الأمين العام والسفير غرينستوك على إشاراتهما السخية إلى جهودنا المبذولة في هذا الصدد. ومع ذلك فإن ما حققناه من نجاح ما هو إلا نجاح المجلس، وفي رأيي أن ذلك، يدل على ما يمكن تحقيقه عندما تلتزم هذه الهيئة التزاما جماعيا بتحقيق نتائج ملموسة. ويمكن أن تكون لجهود المجلس في هذه الظروف آثار واقعية.

وقد عدت أمس من مؤتمر الماس العالمي في أنتويرب، حيث اتخذ ممثلو مصنعي الماس وأسواق الماس قرارا هاما، بل إنه قرار مذهل، لو نفذ تنفيذا كاملا لمنع وصول كمية الماس موضع الصراع إلى أسواق الماس المشروعة، ومن شأنه أن يحرز ذلك دون إلحاق أضرار إضافية بتجارة الماس المشروعة. وقضية الماس موضع الصراع سيطرت على مؤتمر الماس العالمي، واعتقد أنه يمكننا أن نقول إنها استحوذت على اهتمام وسائط الإعلام الدولية. ومن الواضح أنه طيلة الأشهر القليلة الماضية، قررت صناعة الماس أن تلبي دعوة هذا المجلس إلى التعاون معه في الرقابة على ما يقدر بأربعة في المائة من إنتاج الماس العالمي، وهو ما يساهم في إذكاء الصراع المسلح. وهذا التعاون يمنع وصول العائد إلى من يسعون إلى تحقيق أهدافهم الشائنة بقوة السلاح. ولذلك، سيسهم إسهاما حقيقيا في جهودنا الجماعية لمنع الصراع.

وعملية فريق الخبراء المخصص لأنغولا يجري التفكير فيها بالنسبة لسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وإنشاء هذه الأفرقة للتحقيق في دور الموارد الطبيعية في تغذية الصراعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية خطوة إيجابية أيضا، على الأقل بالنسبة لمعالجة العوامل التي تثير الصراع وتعمل على استمراره. ونعتقد أن تشكيل الفريق العامل غير الرسمي لأول مرة على الإطلاق من جانب المجلس، لكي يدرس الفعالية العامة للجزاءات، برئاسة السفير شودري، خطوة إيجابية أخرى. وفرض جزاءات أكثر فعالية يعزز جهود المجلس الرامية إلى إنهاء الصراعات ومنعها. وأكرر نداء كندا باستخدام الجزاءات الهادفة على نحو أضخم بوصفها تدابير وقائية، بدلا من مجرد فرضها بعد نشوب الصراع.

وقد أحرز بعض التقدم المحدود أيضا بشأن تكييف طرق العمل في المجلس وفقا لمتطلبات منع الصراعات. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، وافق المجلس على استخدام أنماط اجتماعات أكثر مرونة وشمولا طبقت في عدد من المناسبات منذ ذلك الوقت. ونعتقد أن ذلك ترك أثرا إيجابيا في اجتذاب الموافقة من نطاق عريض من أعضاء الأمم المتحدة. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال واسع جدا لاستثناء قضايا الأمن الملحة من جدول أعمالنا، وتجاهل بعض الأصوات التي ينبغي الاستماع إليها. وعلى سبيل المثال، يجب على المجلس أن يكون أكثر استجابة لمؤشرات الإنذار المبكر بالصراعات، الذي توفره المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان الواردة من لجنة حقوق الإنسان وغيرها من المصادر الموثوقة. ونعتقد أن الإحاطات الإعلامية الدورية في المجلس من جانب مقرري حقوق الإنسان عامل مفيد في هذا الصدد.

والتنسيق والتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية أمر هام. والتفاعل بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة مسألة حيوية، ولكنه في الواقع بعيد عن الكمال في حالات مثل سيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية،والصراع بين إثيوبيا وإريتريا. ففي هذه الحالات، تحتل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مكان الصدارة في التفاوض من أجل عقد اتفاقات للسلام، وتتبع الأمم المتحدة ذلك في مرحلة التنفيذ. ولكي ينجح هذا الجهد المشترك، فإن التنسيق المعزز، أي التنسيق الفعال، في جميع مراحل إدارة الصراع، لا يزال أمرا

حيويا، وبخاصة إذا كان للأمم المتحدة أن تواجه أحداثا غير واقعية.

وستظل هناك مناسبات تفشل فيها أفضل الجهود التي نبذلها لمنع الصراعات. وفي هذه الظروف، يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات حاسمة لإنهاء الصراعات وحسمها، وبخاصة تلك التي تتسم بضرورة إنسانية أو بانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. ونعتقد أن هذا العمل القوي، الذي يتضمن تدخلا إنسانيا يمكنه أن يكون رادعا ضد نشوب صراعات أو ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي في المستقبل. وتؤيد كندا نداء الأمين العام في تقريره الألفي بإجراء المزيد من المناقشات حول التدخل الإنساني، وسنضطلع بدورنا لكي نحرك هذه القضية قدما وهي قضية من المسلم به أنها خلافية.

وتركيزنا في مجلس الأمن اليوم على منع الصراعات تكملة واجبة للمناقشات التي دارت في الأسبوع الماضي بين وزراء خارجية مجموعة الثمان. ويناقش قادة مجموعة الثمان منع الصراعات أيضا في قمة أوكيناوا في عطلة نهاية هذا الأسبوع. ونأمل أن يستمر هذا التعزيز المتبادل للأهداف المشتركة.

ومن الواضح أن الزخم يزداد لصالح ثقافة الوقاية. ومع ذلك، هناك افتقار شديد إلى المبالغ اللازمة لتحقيقها. والمخاطر والتكاليف البشرية والمالية للقيام بعمل بعد نشوب الصراع يجب أن تكون أفضل الحوافز لمنع الصراع. ومع ذلك، فإن جهود المجتمع الدولي يجب أن يواكبها التزام من جانب جميع الأطراف المعنية بتبني استراتيجيات منع الصراعات. ولن تفلح محاولات استيراد حلول من الخارج إذا كانت إرادة السعي لإرساء السلام وتحاشي الصراع غير موجودة لدى المجتمعات المعنية. والقضايا الداخلية، التي تتراوح بين الحكم السديد واحترام حقوق الإنسان، وندرة الموارد المخصصة لحماية الحياة البشرية، سر منع الصراعات، ويجب أن تعالج معالجة مباشرة من جانب جميع الأطراف المعنية. ونحن مستعدون للاضطلاع بدورنا، وسنطالب المشاركين في صراع أو المعرضين له بأن يضطلعوا بدورهم في الإسهام في إقامة ثقافة الوقاية.

وختاما، أوافق تماما على ملاحظات الأمين العام هذا الصباح ومفادها أن علينا تقرير التدابير العملية للوقاية، وعلينا بعد ذلك أن نعمل. وتتطلع كندا إلى تقرير الأمين العام في هذا الصدد في أيار/مايو القادم، وسنبذل قصارى جهدنا لكي نشجع المجلس على اتخاذ إجراءات أوسع.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): مثل المتكلمين السابقين أود أن أتوجه بالشكر إلى وفدكم، سيدي الرئيس، للدعوة إلى المناقشة المفتوحة اليوم حول هذا الموضوع المهم والمتعدد الجوانب - دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة. وإنه يشرفنا ويسعدنا أن نشارك في هذه المناقشة تحت رئاستكم.

ونود، كذلك، أن نتوجه بالشكر إلى الأمين العام على بيانه الشامل حول الموضوع قيد المناقشة.

من المُسَلّم به عموما أن العالم الحديث لا يزال متسما بتواتر الصراعات المسلحة، التي لا تزال تسبب خسائر بشرية وانتهاكات بالجملة لحقوق الإنسان، فضلا عن التدمير الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي. علاوة على ذلك، فإن الصراعات المسلحة الداخلية آخذة في التزايد المطرد منذ التسعينيات.

والأسباب الجذرية للصراعات المسلحة متعددة ومعقدة. وتنشأ هذه الصراعات من خلفيات سياسية، وتاريخية، واقتصادية، وثقافية مختلفة، وتقوم في ظل الافتقار إلى التنمية المستدامة، وغياب الديمقراطية، وحكم القانون،

والحكم السديد، ووجود حالة من عدم التسامح بين الأديان وبين الإثنيات منذ وقت بعيد.

وفي نفس الوقت، وعلى حين لا يوجد إجماع كامل بين الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن النهج لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة، فما من أحد يختلف على أن الصراعات المسلحة يمكن تلافيها. ونحن نشعر أيضا بأن ثمة توافقا في الرأي يتنامى على نطاق واسع على أن درهم وقاية خير من قنطار علاج. وفي رأينا، فقد حان الوقت لأن ننتقل من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع، كما اقترح الأمين العام في تقريره السنوي. وبالتالي، فإن الاستراتيجيات التي حددها الأمين العام في تقريره لمنع الصراعات، تحظى بتفهمنا وتأييدنا الكامل.

ونحن أيضا نشارك الرأي القائل إنه بما أن الصراعات غالبا ما تنمو في عقول البشر، فإن تشجيع ثقافة السلام عنصر لا غنى عنه لمنع الصراعات. وفي هذا الصدد، فإن وفدي يعرب عن تأييده الكامل لجميع الأحكام التي تضمنها الإعلان وبرنامج العمل لثقافة السلام، الذي اعتمدته الجمعية العامة، ونتطلع إلى تنفيذ تلك الأحكام.

ونحن نعتقد أنه يجب الإبقاء على الدور الرائد لمجلس الأمن في مجال منع الصراعات وتعزيزه. فمنع الصراعات المسلحة، واحتواؤها والقضاء عليها أمر يعتبر مهمة أساسية لهذه الهيئة، في إطار مسؤوليتها الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين. في الوقت نفسه، فإن مهمة القضاء على الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة - ولا سيما ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية، والإنسانية - أمر يقع في إطار ولاية هيئات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى ووكالاتها المتخصصة إلى حد كبير.

وفي هذا الصدد، نشعر بوجود حاجة لزيادة تنسيق الجهود وأن يكون هناك تقسيم واضح للعمل بين مجلس الأمن ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في مجال منع الصراعات. وفضلا عن ذلك، فمن الواضح أن جهود مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى لن تتمخض عن نتائج ملموسة إلا إذا دعمتها الأطراف في النزاع وبطبيعة الحال، سائر الدول الأعضاء.

وعلى الرغم من أنه ليس هناك علاجات قياسية تسري على كل حالة للصراع، فإننا نعتقد أن مهمة مجلس الأمن في هذا المجال يمكن أن تسهل من خلال وضع وثيقة إطارية تحدد مبادئ ومعايير واضحة للخطوات التي يمكن أن تتخذ في مختلف مراحل منع الصراع. ويمكن أن توفر هذه الوثيقة أساسا لمقررات مجلس الأمن المتعلقة بتدابير الإنفاذ لتجنب نشوب صراعات مسلحة داخل الدول في مرحلة مبكرة. وبعد أن تقبل هذه الوثيقة عالميا، يمكن أن تعزز بصورة كبيرة قدرة مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات مؤاتية زمنيا لمنع الصراعات المسلحة. وأوكرانيا تقف مستعدة للمشاركة في مزيد من المناقشات حول هذا الموضوع من الناحية العملية.

ونحن نعتقد اعتقادا قويا أن أي تدابير وقائية من جانب مجلس الأمن يجب أن تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وأعراف القانون الدولي. ونحن راضون لأن هذه المبادئ والأعراف جرى تحديدها بوضوح في مشروع البيان الرئاسي الذي يعتمده المجلس اليوم.

ويعتقد وفدي أن مجلس الأمن يجب أن يستخدم خبرته السابقة في بعثات الوزع الوقائي في مناطق التوتر المحتمل، بصورة أكثر نشاطا، على أن يتم ذلك بموافقة البلدان المضيفة. وفي هذا الصدد، يمكن للمرء أن يشير إلى بعثة الأمم المتحدة إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي اعتقادنا، أن الخبرة الفريدة والناجحة لقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي، التي لا تزال هي مهمة الوزع

الوقائي الوحيدة في تاريخ جهود حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، لا بد من مواصلة الاستفادة منها وتطويرها.

وفي ضوء الممارسة الأخيرة المفيدة لإرسال بعثات مجلس الأمن إلى مختلف مناطق الصراع، فنحن نعتقد أن علينا أن ننظر في إرساء ممارسة الزيارات الدورية للدول المعرضة للصراعات، أو مناطق الصراعات المحتملة.

وتعتقد أوكرانيا أن الأمين العام يضطلع بدور جوهري في منع الصراعات عن طريق استرعاء انتباه مجلس الأمن لأي مسألة قد تهدد السلم والأمن الدوليين، وفقا للمادة ٩٩ من الميثاق. والأمين العام له الحق في أن يستخدم بصورة نشطة كل الصكوك المتاحة لاتخاذ التدابير السياسية والدبلوماسية الوقائية في الوقت المناسب. وتشمل تلك التدابير بناء الثقة، الإنذار المبكر، تقصي الحقائق، المساعي الحميدة، الوساطة، دبلوماسية المواطنين، فضلا عن تعيين ممثلين أو مبعوثين خصوصيين أو ما إلى ذلك.

إن وفدي يرى أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والترتيبات في مجال منع الصراعات المسلحة ينبغي تكثيفه على أساس الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، شريطة ألا يتغير الدور الرئيسي لمجلس الأمن. وفي هذا السياق، نعتقد أن القارة الأفريقية لا تزال بحاجة إلى مساعدة مستمرة وشاملة من قبل الأمم المتحدة. وفي رأينا، يجب إيلاء اهتمام خاص لمسألة تعزيز التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية بغية تسهيل مواصلة تطوير آليتها لمنع وإدارة وفض الصراعات.

وترحب أوكرانيا أيضا بمبادرات ميازاكي لمجموعة الثمانية الأخيرة لمنع الصراعات كتدليل على الالتزام المستمر لهذه البلدان في جعل منع الصراعات المسلحة من المسائل ذات الأولوية القصوى خلال الأعوام القادمة.

وحيث أن الاتجار غير المشروع في الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة يسهم بصورة كبيرة في توقد، واستمرار، وتواتر الصراعات المسلحة، فلسنا بحاجة إلى التدليل على أهمية دور نزع السلاح في تلافي الصراعات المسلحة.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أُذكِّر بمبادرة أوكرانيا بشأن عقد اجتماع دولي تحت رعاية الأمم المتحدة للخبراء من البلدان المنتجة للأسلحة بشكل رئيسي، بغية وضع تدابير فعالة للحيلولة دون إعادة بيع الأسلحة من قبل المستخدمين النهائيين لأطراف ثالثة. ونعتقد أن تنفيذ هذا الاقتراح يمكن أن يُيسِّر على نحو أكثر أعمال مجلس الأمن في وضع استراتيجيات لمنع الصراع وسد الفجوة في الصكوك الدولية ذات الصلة.

ويؤيد وفد بلدي وجهة نظر مجلس الأمن القائلة بأنه سوف يكون أكثر نجاحا في الاضطلاع بواجباته في منع الصراعات إذا ما تمكن من الاعتماد على قدرة محسنة على الرد السريع لدى الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تود أوكرانيا أن ترى تطويرا آخر لنظام ترتيبات سريعة للأمم المتحدة والانتهاء في أقرب وقت ممكن من إنشاء مقر للانتشار السريع للبعثات. وسيصادف في الشهر المقبل ذكرى مرور ثلاث سنوات على توقيع مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة بشأن مساهمة أوكرانيا في الأفراد والمعدات في ذلك النظام. وحتى في الوقت الذي أتكلم فيه هنا فإن إحدى الوحدات المسجلة في تلك المذكرة، ألا وهي الكتيبة الأوكرانية البولندية المشتركة لحفظ السلام يجرى وزعها في كوسوفو لتعمل مع قوة كوسوفو.

ونأمل في تزيد الخبرة العملية لهذه الكتيبة على أرض الواقع من فعاليتها فيما يتعلق بمشاركتها في المستقبل في أنشطة نظام الأمم المتحدة للانتشار السريع.

وخلال السنوات الست الماضية ظلت أوكرانيا تؤيد إنشاء آلية وقاية فعالة تابعة للأمم المتحدة لرصد مصادر الصراعات المحتملة والتصدي لها في الوقت المناسب. وأننا لعلى ثقة من أن التحديات والمهمة الحساسة لم تفقد إلحاحيتها. ونعتقد أن هذا الموضوع سوف يبحث في اجتماع مجلس الأمن الذي سيعقد على المستوى الوزاري بشأن منع الصراعات الذي من المأمول أن يعقد في العام المقبل. ويأمل وفدي بأن المناقشة الجارية والبيان الرئاسي الذي سيصدر والذي يؤيده وفدي تأييدا كاملا تكون لهما مساهمة فعالة في إنجاز هذه المهمة الهامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أود أن أدلي ببيان بوصفي وزيرا لخارجية جامايكا.

إن مجلس الأمن اليوم لا يلقي نظرة متعمقة على الطرق التي يمكن بها تحاشي وقوع الصراعات على نحو أفضل من خلال مبادرات ابتكارية يأخذ زمامها المجلس والفاعلون الهامون في المجتمع الدولي.

وجامايكا، بوصفها تترأس مجلس الأمن لهذا الشهر، تدعو إلى إجراء مناقشة المجلس لهذه المسألة انطلاقا من اقتناعها الراسخ بأنه ما لم يتم التشديد بقوة على منع الصراعات فإن القرن الجديد سيكون قرنا أكثر إهلاكا من القرن الماضي حيث خاضت الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى نضالا لم ينته لإعادة استتباب السلم فيما بين المجموعات المتحاربة.

ويود وفدي أن يقر بالعمل القيم الذي تم حيال هذا الموضوع خلال رئاسة سلوفانيا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

إن اندلاع صراعات جديدة وتجدد عداوات قديمة في العديد من أجزاء العالم قد أعادا حسا بالإلحاحية إلى مناقشة منع الصراعات التي استحوذت على اهتمام الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بقضايا السلم والأمن. وقد كان الأمين كوفي عنان مصيبا عندما قال في تقريره لعام ١٩٩٩ عن أعمال المنظمة بأنه يتعين على الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين أن تزيد من تركيزها على العمل الوقائي.

وحيث أن العديد من الدول أصبحت مثقلة بأعباء صنع السلام وحفظ السلام فإن التحدي المتمثل في إيجاد طرق جديدة واستقرار عن طريق تحاشي الحروب قد أصبح أكثر أهمية. إن المآسي التي شهدتها رواندا ومنطقة البلقان قد هزت المجتمع العالمي الذي اكتوى بأهوال هذه الحروب ليقول ''لن يحدث ثانية أبدا''. غير أن الوسائل التي يمكن من خلالها ترجمة هذه المشاعر الىحقيقة واقعة ليست كلها واضحة . إن بذور الصراع لا يمكن إزالتها بالتمني ولكن بإدراك أهوال الحرب. وفي الواقع أن الأطراف لا ترتدع بسهولة من الحرب والتدمير حتى إزاء التكلفة البشرية والمادية الهائلة. والحقيقة المجردة هي أن منع الصراع أفضل كثيرا من اتخاذ تدابير بطولية لضمان النصر أو استعادة السلم.

ولا بد للمجتمع الدولي من أن يعمل على إيجاد الوسائل الكفيلة بنزع فتيل الظروف التي تولد الحقد والكراهية والتمييز والتعصب الديني والنعرة القومية التي في أحوال كثيرة تكون جامحة وتؤدي إلى الصراع العنيف. ولا بد أن يولي اهتماما خاصا للعوامل الاقتصادية الكامنة التي كثيرا ما يجري تجاهلها جراء هذا الصراع. إن الفقر والإجحاف والتخلف توفر تربة خصبة لظهور بؤر توتر وصراع مميت بين الطوائف وفي داخلها نتيجة للأعمال القتالية. ومن السخرية المحزنة أن العديد من المجتمعات التي تواجه توترات من نوع أو آخر تستعصي على الحل كثيرا ما تواجه صعوبات اقتصادية شديدة. وهذه التوترات كثيرا ما تدفع الأطراف المتحاربة الى الدخول في صراع من أجل موارد شحيحة وتزيد من احتمال نشوب صراع مسلح.

ولا بد للمجتمع الدولي من أن يحول نتائج الحوار بشأن منع نشوب الصراعات إلى خارطة طريق للسلام. وأن المبادرات الكبيرة التي أخذ زمامها بالفعل مثل التحرك الذي قام به مجلس الأمن للتصدي بشجاعة إلى العلاقات البغيضة بين تجارة الماس والصراع الدموي في سيراليون وأنغولا وغيرهما من الأماكن في أفريقيا يدل على بزوغ فجر يوم جديد في مسعى المجتمع الدولي من أجل السلام. وإذا ما حشدت الإرادة السياسية للحد من قدرة الأطراف المتحاربة على الإبقاء على تجارتها غير المشروعة في الموارد الطبيعية سيتحقق عندها قطع شريان حيوي يدعم ويديم الصراع المسلح إن لم يتم القضاء عليه نهائيا.

وهناك جهود خاصة تُبذل لحرمان مجموعات مماثلة من جني ثمار الاتجار غير المشروع بالمخدرات لا بد من التشجيع عليها. وإن كل الجهود يجب بذلها من أجل استئصال شأفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وهذه الأسلحة وسائل شريرة لتجارة تبقي الصراعات المسلحة وتغذي زيادة مستويات الجريمة التي تنطوي على العنف والتي تقوض نسيج المجتمعات وتهدد استقرار العديد من الدول الصغيرة.

إن اهتمامنا بمنع نشوب الصراعات المسلحة لا بد أن يقوم على الاعتبارات العملية التي يمكن فهمها وتقبلها على نطاق واسع. إن التكلفة الاقتصادية للصراعات تجسد صورة حية في وقت يصعب فيه تدبر الموارد من أجل التنمية واستئصال شأفة الفقر للوفاء بمتطلبات المجتمع العالمي.

إن لجنة كارنيجي المعنية بمنع الصراع المسلح قدرت تلك الكلفة على المجتمع الدولي بما يوازي تكلفة الحروب الرئيسية السبع التي حدثت في التسعينات والتي بلغت كلفتها ١٩٩ بليون دولار - وهذا لا يشمل كوسوفو - وأنفق البنك الدولي خلال تلك الفترة نحو ١٩١ بليون دولار.

وبدون الأخذ في الحسبان الأثر الهائل للمعاناة والتضحية بأرواح الشبان والشابات - وهم أغلى الموارد لدينا - في هذه الصراعات المميتة، من الواضح، من وجهة نظر اقتصادية بحتة، أن دورة التدمير الذاتي هذه التي تهدد العديد من المجتمعات لا بد من تجنبها إذا ما أريد حقا تحقيق تقدم للبشرية في القرن الحادي والعشرين.

ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد جدولا بالأولويات يعطي أهمية لبعض المناطق أكبر مما يعطيه لمناطق أخرى. ويجب أن يبني قراراته على وقائع لكل حالة، ولا سيما لشدة الصراع وقدرته على جلب الموت والدمار. وكما تبين الأرقام التي استشهدت بها من قبل، فإن تكاليف الحرب تتقدم بصورة واسعة على الموارد اللازمة لصيانة المؤسسات التي تشجع منع الصراعات وحسمها. ويجب علينا أن نلتزم نحو الأمم المتحدة، والهيئات الإقليمية المعنية بمنع الصراعات وحسمها، وذلك بتوفير الموارد اللازمة لتمكين الإجراءات الآنية والفعالة من تفادي الصراعات أو حسمها بسرعة. ويعد تجويع هذه الكيانات ذات الموارد النادرة وصفة لاستمرار الكوارث. وفي الوقت ذاته، يجب أن يكون هناك التزام متجدد بتوفير وسائل تمكين المجتمعات اقتصاديا والتغلب على أوجه الإجحاف والحرمان التي تهدد استقرار الكثير منها. ولا يمكن لمزيج من الدعم الاقتصادي وتقوية مبادئ النزاهة والعدالة والحكم الصالح في سياسات المؤسسات الرئيسية إلا أن يساعد في جهود تخفيض التوترات التي غالبا ما تؤدي إلى الصراعات المميتة.

وعند التدقيق في الأسباب الجذرية للصراع المسلح يوصي بأنه ليس من السهل الوصول إلى إجابات. والأعمال القتالية التي تنتابنا تدفعها قوى شديدة محصنة تماما. والتحدي الماثل أمام المجلس هو النظر فيما وراء ضخامة هذا التحدي، والعثور على حلول ورسم طريق عمل للقرن الحادي والعشرين.

وسـوف اسـتأنف الآن مـهمتي بوصفـي رئيسـا للمجلس.

السـيد جـين - دافيـد لوفيـت (فرنسـا) (تكلـم بالفرنسية): أشكركم يـا سـيدي لتنظيمكـم هـذه المناقشـة، وأشكركم أيضا على تشريفنا بحضوركم.

يشـرفني أن أتكلـم باسـم الاتحـاد الأوروبي. وتضـم بلـدان وسـط وشـرق أوروبـا المرتبطـة بالاتحـاد الأوروبي - استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيـا، وسـلوفاكيا، وسـلوفينيا، ولاتفيـا، وليتوانيـا، وهنغاريـا - والبلديـن المنتسـبين قـبرص ومالطـة، وينضـم إلى هـذا البيـان أعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبيـة - أيسـلندا وليختينشـتاين والنرويج.

ويـهنئ الاتحـاد الأوروبي الرئاسـة الجامايكيـة علـى تنظيم هذه المناقشة بشأن منع الصراعـات والـذي يعـد جانبـا من صون السلم والأمن الدوليين الـتي غالبـا مـا يتـم تجاهلـها. وقد طالب الأمين العام عن حق بتنميـة ”لثقافة وقاية“. بيـد أنه طبقا للمادة ١، الفقرة ١، من الميثاق من بين أحد مقاصد الأمـم المتحـدة ”اتخـاذ تدابـير جماعيـة فعالـة لمنـع وإزالـة التهديدات الموجهة للسلام“.

وهكـذا، أود أن أؤكـد، أولا، أهميـة الوقايـة وأيضـا الصعوبـات الـتي تثيرهـا. وهنـاك أسـباب كثيرة لإثـارة الوقايـة مـن الصراعـات المسـلحة لاهتمـام أقـل مـن معالجـة آثـار الصراعات المسلحة ذاتها. وهـذا يدعـو للأسـف بصفـة خاصـة نظرا لأن الوقاية تكون دائما أقل كلفة من معالجة الصراعـات سواء كان ذلـك مـن منظـور إنسـاني أو سياسـي أو اقتصـادي أو مالي. وتتضمن الوقاية في غالب الأحيان الحكمـة أكـثر ممـا تتطلب الدعاية، والمثابرة أكـثر مـن العمـل. وهكـذا يبـدو أنهـا تتيح فرصا أقل لتحسين المركز السياسي للفـرد أو صورتـه في وسائط الإعلام.

والوقايـة ليسـت بـدون مجازفـة. فـهناك خطـورة مـن الإفـراط في رد الفعـل أو عـدم إبـداء رد فعـل كـاف، ومـن التصرف بأسرع مما ينبغي أو متـأخرا عمـا ينبغي. ومـع ذلـك فإنه يجب علينـا أن نقبـل هـذه المجازفـة، فـإذا لم نقبلـها سـنجد أنفسنا عرضة لصعوبات أكبر من ذلك.

كما أن نتائج الوقاية يصعب تقييمها. وكيف نعـرف ما إذا كان إجراء معين قـد حقـق الهـدف منـه؟ وكيـف نتعلـم من سياسة للوقاية؟

وتكمـن صعوبـة أخـرى تتعلـق بالوقايـة في درجـة انسجامها مع سيادة الدول. ومعظم الصراعات الحالية ليست صراعات مباشرة بين الدول، ولكنها صراعات داخلية، ناتجـة عـن مشـاكل اقتصاديـة أو سياسـية - الاسـتيلاء علـى السـلطة والثروة من قبـل فئـة سياسـية أو عرقيـة، والقعـود عـن الالـتزام بحقوق فئات الأقليات، والانفصالية وما إلى ذلك.

وينبغي بالطبع توضيح أنه تقع علـى الفـاعلين المحليين المسؤولية الرئيسية عن الوقاية. ومع ذلك، فهل الذي يعـني أن هـذه الأزمـات والتوتـرات الداخليـة، الـتي يمكـن أن تتدهـور لتصبح صراعات، لا تضم المجتمـع الـدولي؟ والواقـع أن مجلـس الأمـن كـان مشـغولا لعـدة سـنوات في معالجـة الصراعـات الداخلية التي كانت لها، في جميع الحـالات تقريبـا، مضاعفـات دولية.

وتفترض الإجراءات الوقائية أن يصبح مجلس الأمـن، في مرحلـة سـابقة علـى انفجـار الصـراع، متورطـا في حالـة يحتمـل أن تكـون خطـرة، وينظـر عنـد الضـرورة في اتخـاذ الإجراءات. وقد حدث بالفعـل مثـل هـذا الموقـف في المـاضي. واعترف المجلس بمسؤوليته. ويوضح هذا أن باستطاعة المجلس أن يتكيـف حسـب التطـورات لطبيعـة الصراعـات ويعـرف كيـف يقـوم بذلـك؛ ويشـمل هـذا مـن وجهـة نظـر الوقايـة. وينبغي الترحيب بمثل هذا التكيف وتشجيعه.

بيد أن هذا التطور لا ينبغي أن يكون قاصرا على مجلس الأمن، وإنما ينبغي أن تعمل به الدول ذاتها والمنظمات الإقليمية التي تضطلع بدور مركزي تلعبه في هذه المسألة.

وثانيا، فإن الاتحاد الأوروبي يرى أن أفضل وسيلة للوقاية من الصراعات هي معالجة أسبابها الأساسية. ويتجاوز هذا نطاق اختصاص مجلس الأمن، بيد أنه جانب أساسي من الوقاية من الصراعات. وتقع المسؤوليات في هذه الميادين أساسا مع الدول ذاتها، ولكن للمؤسسات الدولية والمانحين للصناديق دورا غير بسيط تلعبه في تقديم الحوافز.

وأول جوانب هذا، وليس أقلها، بالطبع هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالفقر يؤدي إلى الإحباط والثورات التي يمكن أن تتدهور إلى صراعات. وهكذا فإن التنمية الاقتصادية عامل ضروري في الوقاية من الصراعات. ومهما شددنا فلا يمكننا أن نكون مبالغين في التأكيد على هذه النقطة.

ومع ذلك، فإن مثل هذه التنمية ينبغي أن تكون مستدامة ومتوافقة. يجب أن تكون مستدامة حتى لا تضيع الموارد الطبيعية ولا يتحقق النمو الاقتصادي بحيث يضر بالأجيال المقبلة. ويجب أن تكون متوافقة حتى يستفيد منها كل شخص. وهكذا فإنها يجب أن تتضمن بعدا اجتماعيا – التعليم العام، والإصحاح، والرعاية الصحية، وتكافؤ الوصول لجميع الرجال والنساء إلى مستويات معيشية لائقة.

وبوسع أكثر البلدان تصنيعا، بل يتوجب عليها، أن تساعد البلدان النامية وذلك بأن تضع تحت تصرفها الموارد التكنولوجية والمالية والبشرية، وبأن تحافظ على المستوى الملائم من المساعدة بما فيها المساعدة الحكومية، من أجل التنمية. وذلك هو ما يفعله الاتحاد الأوروبي باعتماده سياسة هامة تقوم على التعاون والانفتاح في أسواقها.

وبالإضافة إلى هذا يجب أن تكفل سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية وأداء النظم السياسية. فالدولة التي تحترم الحقوق الأساسية لمواطنيها والتي تتبع نظاما سياسيا تشاركيا لا تسمح فقط بحرية التعبير بل وبإمكانية مراعاة مصالح كل فرد، وبذا تقلل من مخاطر أن يتمرد المجتمع كله أو بعضه ضد الدولة ويسعى إلى الانسحاب منها. وينبغي ألا تفتر الحياة السياسية لتصبح نهج الحصول على كل شيء أو لا شيء. ولا بد أن يكون هناك متسع للأقليات السياسية والعرقية والدينية، وكذلك لمختلف المناطق بحيث لا تكون بحاجة إلى أن تختار بين الانسحاب من الحياة السياسية واللجوء إلى العنف المسلح.

وأخيرا فلا حاجة للتأكيد على أهمية صلاح الحكم. وصلاح الحكم يشمل عدة جوانب: استغلال الموارد لفائدة الجميع وليس لإثراء فئة قليلة؛ والإدارة السليمة للأموال العامة بحيث تقدم الخدمات الأساسية لمجموع السكان؛ واتخاذ التدابير لمكافحة الفساد؛ والإدارة للصالح العام وليس فقط لمصلحة الحكام؛ ومساءلة القادة. وكما اتضح من أمثلة كثيرة على عكس ذلك، فإن صلاح الحكم ييسر الحد من مخاطر نشوء الصراع بسبب الأزمات أو الاستيلاء على السلطة أو آثار ثقافة نهب.

ومن الضروري بالإضافة إلى معالجة الأسباب أن تزال مصادر تمويل أو تأجيج أو شن الصراعات. ويتزايد إدراك المجتمع الدولي لضرورة محاربة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، وكذلك إنتاج المخدرات والاتجار بها. فالصراعات المسلحة تنطلق وتتأبد بسهولة أكثر إذا أمكن تمويلها من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، وخاصة الماس الذي يسهل التخلص منه والذي يصعب التعرف على مصادره الأصلية، وكذلك المخدرات.

ويقتضي الأمر تنظيم الأسواق بحيث يقضي على الاتجار غير المشروع، وزيادة الشفافية في المعاملات. ويشمل هذا تعزيز التعاون بين الدول ومراكز التسويق ورجال الصناعة والمنظمات الإقليمية. وهو يتطلب أيضا دعم جهود الدول المنتجة بقصد تعزيز قوانينها ووسائلها لوقف الاتجار غير المشروع. ويشمل أخيرا النظر في كيفية إصدار شهادات الماس الخام وتحديد مدونات السلوك لرجال الصناعة وإنشاء وكالة دولية مسؤولة عن تعزيز الشفافية والمسؤولية.

ولن أطيل الحديث عن مشكلة الاتجار بالمخدرات حيث أصبح مداها وتعقدها معروفين للجميع. وأشير ببساطة إلى أن بعض الصراعات، وخاصة الصراع في أفغانستان، تستمر نتيجة لهذا المورد الوحيد وإن كان مغريا للغاية. وهذا يفسر الأهمية الكبيرة للعمل الوقائي في ذلك المجال.

ويجب كذلك أن تتخذ إجراءات ضد الاتجار غير المشروع في الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة وتكديسها، الذي يزعزع الاستقرار. ومن السهل جدا أن تتحول الأزمات إلى صراعات مسلحة حين يسهل الحصول على الأسلحة، وخاصة الخفيفة والصغيرة. فالعمل المنسق في هذا المجال جانب أساسي من جوانب منع الصراعات المسلحة.

ويسرني أن ألاحظ أن المجتمع الدولي يعبئ نفسه بشكل متزايد في هذا المضمار. ولا بد من تنظيم بيع الأسلحة الخفيفة والصغيرة بحيث يتم نقلها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية بشكل قانوني ومسؤول. ومن الناحية العملية يقتضي هذا اتخاذ مجموعة كاملة من التدابير، منها: تعزيز القوانين الوطنية؛ وإعداد مبادرات إقليمية، ومنها على سبيل المثال الحظر الاختياري الذي فرضته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وإعلان نيروبي وبرنامج العمل المنفذ بصورة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي واتفاقية البلدان الأمريكية لمنظمة الدول الأمريكية؛ وتبادل المعلومات بشأن التهريب؛ وتعليم الأسلحة؛ وتدابير مكافحة التهريب؛ والتعاون الدولي لزيادة قدرة الدول المتضررة مباشرة من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة؛ وصياغة بروتوكول بشأن صنع الأسلحة النارية والاتجار غير المشروع بها؛ والحد من تكديس الأسلحة الصغيرة المزعزع للاستقرار، وذلك بوجه خاص عن طريق اعتماد تدابير لبناء الثقة، وجمع وتدمير كل الأسلحة المملوكة بالمخالفة للقوانين أو غير الضرورية للدفاع الوطني أو المجتمعي أو للأمن الداخلي.

والاتحاد الأوروبي، من جانبه، حساس للغاية إزاء هذه المشكلة وقد اعتمد مدونة سلوك لصادرات الأسلحة وإجراء مشتركا بشأن الأسلحة الصغيرة. وواضح أن الاتحاد الأوروبي يؤيد في هذا الإطار تأييدا كاملا عقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ بشأن التجارة غير المشروعة في الأسلحة، بكل جوانبها.

وإلى جانب مسؤولية الدول فللمنظمات الإقليمية دور هام في منع الصراعات. فيجوز أن تكون للمنظمات الإقليمية، بل وينبغي أن تكون لها، أولا آلية سياسية ودبلوماسية لمنع الصراعات. فهذا هو الدور الذي تؤديه منظمات قارية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمات دون إقليمية ومنها على سبيل المثال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في غرب أفريقيا. فهذه تمثل أول مستوى للتصدي للتوترات التي تكون في معظمها ذات طابع إقليمي، ولإيجاد الحلول بين جميع القوى المشتركة مباشرة، مع كفالة ألا تجر الأزمات والتوترات الداخلية بلدان منطقة أخرى إلى المشكلة، فضلا عن الزعماء المحليين.

وينبغي أن نخلص إلى نتائج من إجراءات منع الصراعات التي اتخذها بالفعل منظمات إقليمية بحيث يمكن

تعزيز دورها وتقويته. وعلاوة على ذلك، ينبغي تشجيع ظهور هذه المنظمات في المناطق غير الموجودة بها بالفعل. كذلك فهذه الوكالات الإقليمية للتعاون بواتق تتشكل فيها صلات التضامن وينمو فيها التكامل الاقتصادي بما يمكنها من أداء دور وقائي.

والاتحاد الأوروبي نفسه نموذج ناجح لمنع الصراع. فبعد حربين عالميتين شنتا في أوروبا، ظهر الاتحاد اعتقادا بأنه ضروري لإقامة مصالح اقتصادية مشتركة لمنع عودة ظهور الصراعات وبأنه ينبغي أن تكون لكل بلد مصالح في جيرانه ومعهم كافية بحيث تجعل نشوب الحرب مستحيلا. والواقع أنه بعد قرون من تمزيق البلدان لبعضها تعيش الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في سلام لأكثر من نصف قرن. والدرس المستفاد من قصة هذا النجاح الأوروبي هو أن تقاسم الموارد واستغلالها المشترك أفضل من نهب الجيران. وينطبق الدرس بوجه خاص على مشاكل الوصول إلى موارد المياه وتوزيعها، التي أصبحت حيوية بشكل متزايد.

ولا يمكننا إلا أن نبتهج باختيار هذا الطريق من جانب المنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

وأخيرا، ما هو دور الأمم المتحدة، وما هي الوسائل التي تمتلكها لمنع نشوب الصراع المسلح؟ نظرا لتنوع المسائل التي عولجت في إطار منع الصراعات، فهناك عدد كبير من هيئات الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، وصناديقها وبرامجها، التي لها دور تضطلع به. وفي مناقشة مجلس الأمن هذه، سأهتم بدور المجلس.

إن المسؤولية الرئيسية الملقاة على عاتق المجلس في مجال المحافظة على السلام والأمن تمتد كذلك لتشمل منع الصراعات المسلحة. وعلى المجلس أن يحقق في أي نزاع أو حالة لكي يقرر ما إذا كان ذلك التراع أو الحالة يمكن أن تتدهور فتصبح صراعا مسلحا، وأن يتخذ التدابير الواجبة. وينبغي للمجلس أن يتحمل تلك المسؤولية على نحو كامل، مع مراعاة التغير في طبيعة الصراعات، التي تنشب نسبة ٩٠ في المائة منها داخل الدول في الوقت الحالي. وستتحسن فعاليته أيضا إذا راعى هذا البُعد مراعاة أفضل.

وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نذكِّر أنفسنا بدور الأمين العام في تنبيه مجلس الأمن وفقا للمادة ٩٩ من الميثاق. وعلى الأمين العام ألا يتردد في استرعاء نظر مجلس الأمن إلى حالات معينة. ولذلك يجب تعزيز قدرات الأمانة العامة على الإنذار المبكر، ورد الفعل والتحليل، لكي يتمكن الأمين العام من الاضطلاع بمهمته على وجه أفضل.

وأود أن أؤكد الجانب الخاص لرسالتنا. فلدى مجلس الأمن مجموعة من الموارد عليه أن يستخدمها وفقا للضرورة. وأود أن أذكر بعضا منها. فهي تضم بعثات مجلس الأمن، التي أنعشت مؤخرا ونحن نرحب بذلك، والتي يجب أن نبعثها لا عندما تنشب الصراعات فحسب، بل وفي المستقبل أيضا؛ والتدابير الوقائية لترع السلاح وحظر الأسلحة لأغراض وقائية؛ وتدابير مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد الخام المعدنية والحظر الذي يفرض على الماس؛ وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة؛ وتدابير النشر الوقائي، بما في ذلك الشرطة المدنية. وينبغي لمجلس الأمن أن يطور كل هذه التدابير على نحو تدريجي.

وختاما، يسرنا أن نرى أن مجلس الأمن قد أصبح أكثر إدراكا لأهمية العمل الوقائي. وهذا الاهتمام الجديد يجب أن يترجم الآن إلى أعمال ومقررات. وعدا المجلس، يجب على المجتمع الدولي بأكمله، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الإقليمية، والدول الأعضاء، أن تستحدث هذا البُعد على نحو أكثر فعالية، وأن تتبع ثقافة الوقاية. وفضلا عن ذلك، لا بد من اتخاذ نهج

متكامل يمتد من منع الصراعات إلى توطيد السلام بعد انتهاء الصراع، بغية كسر الحلقة المفرغة للصراعات التي لم يكن منها بُد، وللسلام الذي لم يمكن تحقيقه.

وعلى مجلس الأمن أن ينفذ التوصيات الصادرة هنا اليوم في حالات معينة. وهذا الموضوع يستحق المزيد من الاهتمام المتواصل. ولهذا، فمن المفيد للأمين العام أن يزودنا بوجهات نظره وتوصياته في هذا الشأن، كما هو مطلوب منه في مشروع البيان الرئاسي الذي سيُعتمد فيما بعد، كما أن على مجلس الأمن أن يدرسها في الوقت المناسب، وإن أمكن، على مستوى الوزراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل اليابان. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة عن منع الصراعات، وعلى منحنا الفرصة للإعراب عن آرائنا في هذه القضية الهامة. وهذه الجلسة شهادة أخرى على الأهمية التي يعلِّقها مجلس الأمن على منع الصراعات في المحافظة على السلم والأمن العالميين.

وبالنظر إلى تكلفة الصراعات المسلحة من حيث المعاناة الإنسانية والتدمير المادي، ناهيكم عن إعادة التأهيل والتعمير الوطنيين بعد انتهاء الصراع، فإن أهمية حسم أي نزاع قبل إن يتفاقم فيصبح صراعا غنية عن البيان.

وتعتقد حكومة اليابان أن على المجتمع الدولي أن يتناول حالات الصراع المحتمل باتخاذ نهج شامل يتضمن اتخاذ تدابير سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وإنسانية، مع مراعاة المتطلبات المعينة لكل حالة. ونرى أن المهم بصفة خاصة أن نحاول القضاء على الأسباب الجذرية للصراعات من خلال اتخاذ تدابير للتخفيف من حدة الفقر، مع استخدام نظام للإنذار المبكر يمكِّن من التنبؤ بالصراعات المحتملة.

وفي إطار منع الصراعات، أود أيضا أن أؤكد أهمية جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع بهدف منع تجدده، لأنه ثبت أن الصراعات تظهر مرة أخرى في حوالي ٦٠ في المائة من الحالات. وتوفير المساعدات في مجال نزع السلاح، وتسريح الجنود السابقين وإعادة إدماجهم، فضلا عن نشر موظفي حفظ السلام، كل ذلك له أهمية جوهرية في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

واجتماع وزراء خارجية مجموعة الثمان، الذي رأسته اليابان في ١٢ و ١٣ تموز/يوليه، أكد أهمية تعزيز ثقافة الوقاية. وكما جاء في مبادرات ميازاكي لمنع الصراعات، التي اعتمدها الاجتماع، ركز وزراء خارجية مجموعة الثمان على طائفة من القضايا، تتضمن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والعلاقة بين الصراعات والتنمية، والحاجة إلى تقييد الاتجار غير المشروع بالماس، وحماية الأطفال في الصراعات المسلحة، ودور الشرطة المدنية في منع الصراعات. وألاحظ أن عديدا من هذه النقاط جرى التأكيد عليها في البيان الرئاسي الذي سيصدر اليوم.

ومجلس الأمن، الذي تقع على عاتقه المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين يمكنه أن يضطلع بدور أكثر إيجابية في منع الصراعات، وبخاصة في تقصي حالات الصراعات المحتملة. وبالتالي، يمكن للأمين العام أن يضطلع بنفس الدور، وبخاصة في استرعاء انتباه مجلس الأمن إلى حالات يمكن أن تتسم بالعنف، وبالتالي، يحيط المجتمع الدولي علما بها. ولهذا، نرحب بتقرير الأمين العام استعدادا لجمعية الألفية (A/54/2000)، الذي دعا فيه إلى اضطلاع الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية في هذا المجال. وفي مجال

مماثل، نتطلع إلى الحصول على تقرير فريق الخبراء الذي أنشأه الأمين العام لاستعراض عمليات صون السلام.

وغني عن البيان، أن هناك فاعلين آخرين عديدين، بما في ذلك الأطراف المتناحرة نفسها، والدول المعنية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وغيرها من المنظمات وأطر الحوار الإقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية، والمحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، لكل هؤلاء دور أساسي يمكن أن تلعبه في منع الصراعات. وأن تشجيع هؤلاء على تنسيق جهودهم مسألة تتزايد أهميتها، أمام مجلس الأمن.

وإن حكومة اليابان، من جانبها، تتخذ عددا من المبادرات تستهدف تعزيز ثقافة الوقاية هذه. وعلى سبيل المثال، استضافت اليابان جملة من المؤتمرات الدولية حول موضوعات مثل دور المنظمات غير الحكومية في منع الصراعات وتأثير منع الصراعات على التنمية في أفريقيا.

ولقد أسهمت اليابان حتى تاريخنا هذا بمبلغ ١,٢ مليون دولار لصندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية في الأمم المتحدة، بهدف المساعدة في تطوير آلية إقليمية لمنع الصراعات. وخصص من جملة هذا المبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار تقريبا لدعم جهود منظمة الوحدة الأفريقية لتطوير نظام للإنذار المبكر في أفريقيا.

كما تنشط اليابان في التصدي لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وقد تبنت مشروع قرار في الجمعية العامة حول هذا الموضوع في سنوات سابقة. وقدمت اليابان بليونين دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لأغراض منع النقل غير القانوني للأسلحة والتخفيض من عدد الأسلحة الصغيرة في مناطق ما بعد الصراعات. وسعيا منها للإسهام في إنجاح مؤتمر الأمم المتحدة حول الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها والمزمع عقده في عام ٢٠٠١، نظمت اليابان مؤخرا حلقة عمل تحضيرية في طوكيو شارك فيها ممثلون من بلدان من مختلف أنحاء آسيا ومن أقاليم أخرى.

إن منع الصراعات مهمة بالغة الأهمية، وإن كانت صعبة أيضا. ونحن، بصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة، يتعين علينا أن نعمل آخذين في الاعتبار مسؤولية الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة في صون السلام العالمي.

وبودي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن اليابان لن تدخر وسعا في مساعيها للتعامل مع التحدي الصعب الذي يمثله منع الصراعات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل النمسا وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فانزيلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بوصفي ممثلا للنمسا التي تترأس مكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

في البداية، اسمحوا لي أن أشكر رئاسة جامايكا للمجلس لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وإن حضور وزير خارجية جامايكا يعبر بوضوح عن أهمية الموضوع والحاجة إلى مناقشة شاملة لمختلف جوانبه.

أود أيضا أن أشكرك، سيدي الرئيس، لإعطائي الكلمة لمخاطبة المجلس بشأن موضوع منع الصراعات، بصفتي ممثلا لرئيس مكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولقد أنشئت هذه المنظمة ذاتها كوسيلة لمنع الصراعات إبان الحرب الباردة، لتكون بمثابة مؤتمر دائم لتخفيف حدة التوترات السياسية ثنائية القطب في أوروبا. ونحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لتوقيع وثيقة هلسنكي الختامية، وهي الوثيقة الأساسية لأوروبا بعد الحرب، التي حددت

أركان الحوار عبر الستار الحديدي، هذا الحوار الذي أسهم بدرجة كبيرة في تخفيض عدم الثقة، ويسر التطورات السياسية التي وقعت خلال عام ١٩٨٩ وبعده، بما في ذلك التغيرات السلمية للحدود الدولية.

ولم يكن بوسع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منع تفجر الصراع المسلح في بعض الحالات، ولعل أبرزها ما وقع في أراضي يوغوسلافيا السابقة. لكن المنظمة استوعبت دروسها وتبنت نهجا متعدد الجوانب لمنع الصراعات. وبغية معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، أنشأت المنظمة مركز منع الصراعات في فيينا، وكذلك مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في وارسو، وعينت مفوضا ساميا للأقليات، وممثلا لحرية وسائط الإعلام. وفضلا عن ذلك، قامت المنظمة بعمل مفيد للغاية في منع الصراعات من خلال البعثات الميدانية التي أرسلت إلى كوسوفو، والبوسنة والهرسك وكرواتيا، وألبانيا، وجورجيا، والشيشان، وناغورنو - كاراباخ، ومولدوفا، وطاجيكستان.

وفي إطار تناول دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في منع الصراعات، وفي الاحتفال الذي أقيم في فيينا أمس بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتوقيع وثيقة هلسنكي الختامية، أوضح رئيس المكتب وزيرة خارجية النمسا بينيتا فيريرو - فالدنر، المبادئ العامة التي يمكن أن تكون لها أهميتها بالنسبة للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن باعتباره الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة المسؤول عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وهذه العناصر تتمثل في عدم جواز تجزئة الأمن وعالميته، والحاجة إلى ثقافة الحوار، وأهمية احترام حقوق الإنسان، ومرونة التنظيم والتعاون الدولي وفعالية التدابير المتخذة.

أولا، عالمية الأمن وعدم جواز تجزئته. وكما ذكر رئيس المجلس الموقر، وزير خارجية جامايكا آنفا، فإن الحاجة إلى الأمن هي نفسها في جميع أنحاء العالم؛ وأن الصراعات المسلحة تؤدي إلى معاناة بشرية في كل مكان دون تمييز. ومن أجل اضطلاع مجلس الأمن بدوره باعتباره القيِّم العالمي على السلام الدولي، ينبغي له أن يعالج كل الصراعات المحتملة على قدم المساواة، وأن يكرس نفس القدر من الاهتمام لجميع الأزمات في كل ركن من العالم.

ثانيا، ثقافة الحوار. فالعلاقات السلمية الدولية تقتضي احترام مبدأ المساواة بين الدول، وإرادة الدول في التعاون سلميا بعضها مع البعض. وجنبا إلى جنب مع الأمين العام، يتعين أن يواصل مجلس الأمن تعزيز دور الأمم المتحدة باعتبارها ميسرا للحوار والمفاوضات، سواء في الصراعات الدولية أم الداخلية. وبناء على ذلك، فإن أي لجوء غير مشروع لاستخدام القوة يجب أن يُجازى بشكل فعال في الحال.

ثالثا، دور حقوق الإنسان. لقد برهن التاريخ القريب على الدور المهم لحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، والقانون الإنساني في منع نشوب الصراعات. وفي وقت نرى فيه أن ٩٠ في المائة من الصراعات المسلحة داخلية، وأن ضمان هذه الحقوق مطلب حتمي مسبق للسلام. وغالبا ما تكون انتهاكات حقوق الإنسان إشارات تحذير مبكرة بالتوترات. وفي هذا الصدد، بذل مجلس الأمن جهودا هامة وينبغي له أن يواصل القيام بذلك بغية منع الصراعات بفعالية.

رابعا، المرونة. إن الصراعات الناشبة اليوم تختلف اختلافا كبيرا عن تلك الصراعات التي تصورها من قاموا بصياغة ميثاق الأمم المتحدة. وبالمثل، فإن التحديات التي يواجهها سلام العالم واستقراره والأسباب الجذرية المحتملة للصراع، كلها ذات طابع مختلف. فالفقر، والجريمة المنظمة، والمخدرات، والإرهاب، والمرض، وتوفر أعداد كبيرة من

الأسلحة الصغيرة وشحة الموارد الطبيعية، كلها تتطلب اهتماما كافيا واستجابات مختلفة في إطار الدبلوماسية الوقائية. ولقد سعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال السنوات الماضية التكيف مؤسسيا وعمليا مع الوضع الجديد. كما اتخذ مجلس الأمن إجراءات ومبادرات مبتكرة. لعلي اكتفي منها بذكر إنشاء المحاكم الجنائية، والحظر الذي فرض أخيرا على الاتجار في ''الماس الملطخ بالدم''، وتجاوب مجلس الأمن مؤخرا مع التهديد الذي يشكله انتشار الإيدز.

وتجول في الخاطر وسيلة ممكنة أخرى، مثل بعثات التحقيق لتحديد هوية الصراعات المحتملة، وجلسات الاستماع الخاصة للأطراف المعنية، والحظر على الأسلحة أو التجارة، ونزع السلاح الجزئي الوقائي للأطراف المعنية وإيجاد مناطق منزوعة السلاح.

خامسا، فيما يتعلق بالتعاون الدولي، بيَّنت أمثلة مؤخرا أن منع الصراع مهمة ضخمة لا يمكن لأية منظمة دولية أن تحلها هي بنفسها. إن التعاون بين المنظمات الدولية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، يجب أن يصبح القاعدة. وفي ميثاق استانبول للأمن الأوروبي، أيدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تأييدا واضحا فكرة أنه لا يمكن تحقيق القدر الأقصى من الفوائد من مساعينا إلا بتوزيع معقول للمهام. ويستحسن أن يواصل مجلس الأمن سياسته، سياسة الاشتراك النشط للمنظمات الإقليمية ومدها لتشمل محافل دولية أخرى.

ونقطتي السادسة والأخيرة تتعلق بالفعالية. من الواضح أن المحاولات لمنع الصراعات لن تكون فعّالة إلا إذا أعدت المنظمات على نحو واف بالغرض لمهامها. يتطلب المنع الناجح توفر آليات لتحديد هوية صراعات محتملة، مجموعة من الأدوات للمنع، بما في ذلك وسائل مناسبة للرد على عدم الامتثال من جانب أطراف وبنى تنظيمية، وخصوصا وسائل وافية بالغرض من الأفراد والأموال. غير أن الأهم كما نعرف، هو الدعم السياسي التام من جانب الدول الأعضاء في المنظمة.

إن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول يجب أن تبذل جهدا أكبر ووقتا أطول وأموالا أكثر في منع الصراع. وبالنظر إلى تكاليف حل الصراع والتعمير بعد الصراع، من ناحية المعاناة البشرية وأيضا الوسائل التشغيلية والمالية، قد يكون الاستثمار في منع الصراع أشد وجوه الاستثمار اقتصادا وعقلانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل النمسا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

لا يزال على قائمتي عدد من المتكلمين، ولكن بالنظر إلى تأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، اعتزم تعليق الجلسة الآن.